مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

بحوث

تصنيف التفاسير

قراءة في التصنيفات المعاصرة

مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير

خليل محمود اليماني

@tafsircenter www.tafsir.net

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

مقدمة:

يُعَدّ تصنيف النتاج العلمي داخل الحقول المعرفية أحد الأمور التي لها أهمية من جوانب عديدة، ففضلًا عن قيمته التي لا تخفى في العملية التعليمية وما يتيحه من تيسير عرض النتاج المعرفي للدارسين وحسن استيعابهم له؛ فإن له فوائد لا تخفى في فهم النتاج المعرفي والإمساك بأزمّته ومعرفة مساراته وغير ذلك من الفوائد والمزايا المهمّة.

وتصنيف النتاج العلمي في أحد الفنون يمكن أن يتم بأكثر من صورة -كما هو معلوم- تبعًا للنقطة التي نريد الانطلاق منها والغاية التي نتوسّل بلوغها من وراء التصنيف؛ فقد يكون التصنيف تاريخيًّا بغرض بيان خرائط الحصاد المعرفي وتبيُّن مواقيت تأليفه وأكثرها غزارة أو انحسارًا... إلخ، وقد يكون التصنيف جغرافيًّا بحسب البلدان، وقد يكون تبعًا للاتجاهات والمناهج العامة المتحكمة في النتاج، وكذلك يمكن أن يكون وفقًا للأسس والبُنى المعرفية التي يقوم عليها النتاج... إلخ.

وإن الناظر في مدونة التفسير يلحظ أنها مدونة مترامية الأطراف ومتعدّدة التصانيف وكثيرة التآليف، بحيث لا يكاد يخلو عصر من عصور التاريخ الإسلامي من تأليف أو عدّة تآليف في التفسير، كما أن هذا المدونة تتّسم مادة مصنفاتها بتنوعات بالغة السّعة وتغلب عليها ألوان مضمونية شتّى؛ فبعضها ينقطع للكلام على المعاني، وبعضها يتوسّع في الكلام على ما هو فوق المعاني

ويغلب عليه ألوان معيّنة بحسب المجالات التي قصد مؤلفوها بسط الكلام وتوسعته فيها؛ فبعضها يغلب عليه اللون اللغوي وبسط الكلام في مسائل لغوية، وبعضها يسود فيه اللون الفقهي والحديث عن الأحكام، وبعضها يظهر فيه اللون الفلسفي، وبعضها ينشغل بإبراز الجانب الهدائي الوعظي وكيفيّات الحياة بالنصّ... إلخ.

وظاهر أنّ هذا النتاج الكثير عددًا والمتعدّد لونًا يحتاجُ المرء بصورةٍ كبيرةٍ لتصنيفه، فبعيدًا عن التصنيف التاريخي والجغرافي للتفاسير، فإن المرء يحتاج -أمام هذا التنوع في مصنفات التفسير- إلى ميز هذه التآليف ذاتها تحت أزمّة محدّدة؛ وذلك حتى يمكنه ترتيب الكلام على التفاسير ومعرفة توجهاتها ومساراتها المعرفية، والتأريخ لهذه المسارات، وبيان مساحات الالتقاء والافتراق الحاصلة فيها، وكذلك معرفة طبيعة الجهود العلمية في التآليف ومسالكها وما يمتاز به كلّ مسلك تأليفي عن غيره... إلخ.

وإنّ المتأمّل في الدراسات حول التراث التفسيري -لا سيما في فترتها المتأخرة- يلحظ اهتمامًا بمسألة تصنيف التفاسير، ومحاولات لتسييق النتاج التفسيري تحت أزمّة ومسارات، والكلام على التفاسير من خلالها، خاصّة في الدراسات المعاصرة التي نشطت للتأريخ للتفسير والكلام على مصنفاته ورجاله ومناهجه سواء بصورة عامة أو في فترات زمنية معيّنة.

ومع ذلك فإنّ الناظر في هذه الدراسات لا يظفر بتصنيف معياري دقيق للتفاسير ولا ميز للأزمّة التي تنضوي تحتها هذه التفاسير بطريقة منهجية منضبطة، وإنما يغلب على هذه الدراسات الاكتفاء بإيراد تقسيمات وتصنيفات شديدة العمومية لمسارات التأليف التفسيري؛ كقسمة التفاسير -مثلًا- إلى كتب مأثور ورأي، وقسمة كتب الرأي إلى رأي جائز وغير جائز. تلكم التقسيمات الشهيرة التي يجري استحضارها دومًا في العديد من الدراسات لبيان الخرائط والمسارات العامة لكتب التفسير عبر التاريخ، برغم أنها قسمة لا تقوم على معيار منهجي منضبط ومتّسق في عملية تصنيف التفاسير، فضلًا عمّا يعتورها من إشكالات وعيوب كثيرة في النظر للتآليف التفسيرية كما سيظهر لاحقًا.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تظهر إشكالية البحث، والتي تتمحور حول التساؤلات الآتية:

- **ما هو الواقع المنهجي لتصنيف التفاسير في الطرح المعاصر؟**
- **كيف يمكننا تصنيف التفاسير بصورة معيارية ومنهجية صحيحة؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية في إتاحتها التبصر بواقع الحصاد العلمي للدرس المعاصر في تصنيف التفاسير ومحاولاته العمليّة في تصنيف النتاج التفسيري؛ للنظر في هذا الواقع والتقويم المنهجي لما أتى به من مسالك في التصنيف، وكذلك التأمّل في كيفية التصنيف المنهجي للتفاسير، خاصّة وأن دراسة تصنيف التفاسير ومحاولة بناء معايير منهجية له في حقل التفسير تعاني فقرًا ظاهرًا في الاشتغال البحثي بها، رغم فرط أهميتها على أكثر من صعيد في ضبط النظر للتآليف في مدونة التفسير، وكذا إثراء ساحة الدرس للتفاسير بالعديد من مسارات البحث الرائدة في ضوء ما يثيره التصنيف من معايير فارقة بين التصانيف.

حدود البحث:

من خلال النظر في الأطروحات المعاصرة التي اعتنت بدراسة التفاسير والحرص على تصنيفها وإثارة تقسيمات معينة والكلام على النتاج التفسيري من خلالها =ارتأينا تخصيص إطار المعالجة في البحث -فيما يتعلق بالتساؤل الأول- بالطرح الذي قام به الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٨هـ-١٩٧٧م) في كتابه الشهير (التفسير والمفسرون).

وترجع عِلّة اختيارنا لهذا الطرح وتقييد الاشتغال به في قراءتنا للمنجز المعاصر في تصنيف التفاسير؛ كونه يعدُّ واحدًا من أقدم وأهمّ مَن تكلم على التفسير والمفسرين، وَأَبْرَزَ تقسيماتٍ معيّنةً لمعالجة الكلام على المسارات العامة للتفاسير عبر التاريخ؛ ما يجعل من النظر فيه وتقويم اشتغاله هو الأكثر أولوية في بيان الوضعية المنهجية لتصنيف التفاسير، خاصّة وأنّ طرح الذهبي -في هذه النقطة تحديدًا- حظي بقبول من قِبَل الدارسين، ومَثّل مَعْلَمًا بارزًا في الكلام على التفاسير وطريقة تصنيفها والكشف عن المسارات والتوجهات التي انتظمتها عبر التاريخ كما هو معلوم.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى:

- بيان واقع تصنيف التفاسير في الطرح المعاصر وتقويم هذا الواقع من خلال مناقشة طرح الدكتور حسين الذهبي.
- إثراء واقع البحث في تصنيف التفاسير بطرح تصنيف معياري لكتب التفسير.

مخطط البحث:

سينتظم البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة؛ فأمّا **المقدمة** فلبيان فكرة البحث وإشكاليته وأهدافه... إلخ، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ عرض وتقويم.

المبحث الثاني: تصنيف التفاسير؛ تصنيف معياري مقترح.

وأمّا **الخاتمة** فذكرنا فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.

المبحث الأول: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ عرض وتقويم:

اعتنى الذهبي بتصنيف التفاسير، وأبرزَ عدّة تقاسيم للكلام عليها، وسيرتكز هذا المبحث على بيان جهده في هذا التصنيف، واستكشاف المعايير المنهجية التي يرتدُّ إليها، وتقويم هذا الجهد منهجيًّا، وبيان الموقف منه.

وسينتظم هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ عرض وبيان.

المطلب الثاني: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ مناقشة وتقويم.

وفيما يأتي بيانهما:

المطلب الأول: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ عرض وبيان:

تعتبر دراسة الدكتور حسين الذهبي الموسومة بـ«التفسير والمفسرون» واحدة من أشهر الدراسات المعاصرة التي عُقدت حول التفسير والكلام عليه وعلى مؤلفاته، وحاولت أن تستعرض المنتَج التفسيري قديمًا وحديثًا وأهم توجهاته وألوانه.

يقول الذهبي عن كتابه: «هو كتاب يبحث عن نشأة التفسير وتطوّره، وعن مناهج المفسِّرين وطرائقهم في شرح كتاب الله تعالى، وعن ألوان التفسير عند أشهر طوائف المسلمين ومَن ينتسبون إلى الإسلام، وعن ألوان التفسير في هذا العصر الحديث»[1].

(١) التفسير والمفسرون، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (١/ ١٢).

وكذلك يبيّن غرضه من ورائه فيقول: «ورجوتُ من وراء هذا العمل أن أُنَبِّه المسلمين إلى هذا التراث التفسيري، الذي اكتظت به المكتبة الإسلامية على سعتها وطول عهدها، وإلى دراسة هذه التفاسير على اختلاف مذاهبها وألوانها...»[(١)].

وقد قسم الذهبي كتابه إلى ثلاثة أبواب رئيسة تبعًا لتقسيمه لمراحل التفسير عبر التاريخ، فجعل الباب الأول منها للمرحلة الأولى للتفسير: (التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه)[(٢)]. وجعل الباب الثاني منها للمرحلة الثانية للتفسير: (التفسير في عصر التابعين)[(٣)]. وجعل الباب الثالث منها للمرحلة الثالثة للتفسير: (التفسير في عصور التدوين)[(٤)]. وفي نهاية الكتاب عرّج على التفسير وأهم ألوانه في العصر الحديث.

---

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٢).

(٢) وقد جعله في أربعة فصول؛ الفصل الأول: في فهم النبي ﷺ والصحابة للقرآن الكريم، وأهم مصادر التفسير في هذه المرحلة. الفصل الثاني: في الكلام عن المفسِّرين من الصحابة. الفصل الثالث: في قيمة التفسير المأثور عن الصحابة. الفصل الرابع: في مميزات التفسير في هذه المرحلة.

(٣) وجعله كذلك في أربعة فصول؛ الفصل الأول: في ابتداء هذه المرحلة، ومصادر التفسير في عصر التابعين، ومدارس التفسير التي قامت فيه. الفصل الثاني: في قيمة التفسير المأثور عن التابعين. الفصل الثالث: في مميزات التفسير في هذه المرحلة. الفصل الرابع: في الخلاف بين السَّلَف في التفسير.

(٤) وجعله في ثمانية فصول؛ الفصل الأول: في التفسير بالمأثور وما يتعلق به من مباحث؛ كتطرق الوضع إليه، ودخول الإسرائيليات عليه. الفصل الثاني: في التفسير بالرأي وما يتعلق به من مباحث؛ كالعلوم التي =

وقد جاء عرضه في الباب الأول والثاني زمنيًّا يتبع مسار التفسير في الخط التاريخي المتدرج؛ بدءًا من عهد النبي ﷺ والصحابة وانتهاءً بزمن التابعين، مع الحرص على بيان وضع التفسير في كلّ مرحلة وما كان له من مميزات وسمات وغير ذلك.

وأمّا عرضه للتفاسير في الباب الثالث «عصور التدوين»، فقد تبع فيه الذهبيُّ خطّةً تخالف ما درج عليه في البابين (الأول والثاني) من الكلام على التفسير تبعًا للخط الزمني.

وقد كشف الذهبي عن هذه الخطّة، فقال بعد اعتذاره عن صعوبة الكلام على التفاسير بأسرها: «لو نظرنا إلى مناحي المفسِّرين واتجاهاتهم، لوجدناهم مع اختلاف عصورهم يشتركون فيها، فبينما نجد مِن المتقدمين مَن دوَّن التفسير بالمأثور خاصّة، نجد من المتأخرين مَن قَصَرَ تفسيره على المأثور أيضًا. وبينما نجد مِن المتقدمين مَن نحا في تفسيره الناحية الإشارية نجد مِن المتأخرين مَن ينحو هذا المنحى بعينه، وبينما نجد مِن المتقدمين مَن حاول إخضاع القرآن

=

يحتاج إليها المفسِّر، والمنهج الذي يجب عليه أن ينهجه في تفسيره حتى يكون بمأمن من الخطأ. الفصل الثالث: في أهم كتب التفسير بالرأي الجائز. الفصل الرابع: في التفسير بالرأي المذموم. الفصل الخامس: في تفسير الصوفية. الفصل السادس: في تفسير الفلاسفة. الفصل السابع: في تفسير الفقهاء. الفصل الثامن: في التفسير العلمي.

لمذهبه وعقيدته نجد مِن المتأخرين مَن حاول مثل هذه المحاولة، وهكذا نجد كثيرًا من كتب التفسير على اختلاف أزمانها تتّحد في مشربها، وتتّجه إلى ناحية واحدة من نواحي التفسير المختلفة.

لهذا كلّه، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم، وأتبع ذلك بالكلام عن أشهر الكتب المؤلَّفة في التفسير؛ فأتكلم أولًا عن التفسير المأثور وأشهر ما دُوِّنَ فيه، ثم عن التفسير بالرأي الجائز وغير الجائز، وعن أشهر الكتب المؤلَّفة في ذلك. ويندرج في هذا -الكلامُ على تفاسير الفِرَق المختلفة، ثم أتكلم بعد ذلك عن التفسير عند الصوفية وأهم كتبهم فيه، ثم عند الفلاسفة، ثم عند الفقهاء كذلك، ثم أتكلم عن التفسير العلمي، ثم أختم بكلمة عامة عن التفسير في عصرنا الحاضر»[1].

وقد درج الذهبي على هذه الخطة؛ حيث بدأ بالكلام النظري والتأصيلي للتفسير المأثور فعرَّفه، وعالج تدرُّجه، واللون الشخصي فيه، وضعْف روايته وأسباب ذلك، وبداية الوضع في التفسير، وقيمة التفسير الموضوع... إلخ، ثم

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٣٦).

نحا لذكر المؤلفات في التفسير المأثور، وقد انتخب منها ثمانية مؤلفات وتكلم عنها، وهي:

١ – جامع البيان في تفسير القرآن: لابن جرير الطبري.

٢ – بحر العلوم: لأبى الليث السمرقندي.

٣ – الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق الثعلبي.

٤ – معالم التنزيل: لأبى محمد الحسين البغوي.

٥ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي.

٦ – تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير.

٧ – الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لعبد الرحمن الثعالبي.

٨ – الدر المنثور في التفسير المأثور: لجلال الدين السيوطي.

وفيما يتعلّق بالتفسير بالرأي فقد استهلّ كلامه عليه ببعض المباحث النظرية، حيث عرّف التفسير بالرأي، وعالج موقف العلماء منه، وأدلة كلّ فريق، وتحقيق الخلاف، وبيان أن من التفسير بالرأي ما هو محمود وما هو مذموم، والعلوم التي يحتاجها المفسّر، ومصادر التفسير، وما على المفسر أن يتجنبه في التفسير وما عليه أن ينتهجه فيه... إلخ، ثم أخذ في ذكر المؤلفات في التفسير بالرأي بقسميه: المحمود/ الجائز، والمذموم/ غير الجائز، وقد انتخب عشرة مؤلفات للحديث عنها في القسم الأول (التفسير بالرأي الجائز)، وهي:

١ – مفاتيح الغيب: للفخر الرازي.

٢ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للبيضاوي.

٣ – مدارك التنزيل وحقائق التأويل: للنسفي.

٤ – لُباب التأويل في معاني التنزيل: للخازن.

٥ – البحر المحيط: لأبي حيان.

٦ – غرائب القرآن ورغائب الفرقان: للنيسابوري.

٧ – تفسير الجلالين: للجلال المحلي، والجلال السيوطي.

٨ – السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: للخطيب الشربيني.

٩ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود.

١٠ – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للآلوسي.

وقد وقع اختياره في القسم الثاني (التفسير بالرأي المذموم) على جملة تفاسير تنتسب لأبرز الفِرَق التي ظهرت في التاريخ الإسلامي. وهذه التفاسير جاءت على النحو الآتي:

١. تنزيه القرآن عن المطاعن: للقاضي عبد الجبار.

٢. أمالي الشريف المرتضى/ غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد.

٣. الكشاف: للزمخشري.

٤. مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار: للكازراني.

٥. تفسير الحسن العسكري.

٦. مجمع البيان: للطبرسي.

٧. الصافي: لملّا محسن الكاشي.

٨. تفسير القرآن: للسيد عبد الله العلوي.

٩. بيان السعادة في مقامات العبادة: لسلطان بن محمد الخراساني.

١٠. فتح القدير: للشوكاني.

١١. الثمرات اليانعة: لشمس الدين يوسف بن أحمد.

١٢. هميان الزاد إلى دار المعاد: لإطفيش الإباضي.

ثم انتقل الذهبي للكلام على تفاسير الصوفية والفلاسفة والفقهاء والتفسير العلمي، وختم بالكلام عن التفسير وألوانه في العصر الحديث، والتي أجملها في أربعة ألوان أخذ في الحديث عنها وعن بعض النتاج فيها؛ وهذه الألوان هي:

أولًا: اللّون العِلْمي.

ثانيًا: اللَّون المَذْهبي.

ثالثًا: اللَّون الإلحادي.

رابعًا: اللَّون الأدبي الاجتماعي.

لقد اجتهد الذهبي في دراسته -كما هو ظاهر مما سبق- في استعراض التراث التفسيري والكلام عليه بشكلٍ موسوعي جامع، فحاول تتبّع نشأة التفسير والكلام على تاريخه ومراحله ومؤلفاته وألوانه، وقد جاء عرضه

للتفاسير متّسمًا بالتقسيم والتصنيف والتفنّن في عرض المادة العلمية بصورة لم تكن ظاهرة قبله، ومن ثَمّ نالت دراسته شهرة كبيرة وقبولًا لدى الدارسين كما هو معلوم، بل إنّ غالب الدرس من ورائها تأثّر بها تأثرًا كبيرًا حيث احتذى تقسيماتها وطرائقها في معالجة الكلام على مسارات التفاسير عبر التاريخ، وهو ما نجده جليًّا في العديد من الدراسات التي تتصدى للكلام على التفسير والحصاد التفسيري، والتي تدرج على ذات منوال التقسيمات والتصنيفات التي برزت في طرح الذهبي.

فكيف كان تصنيف التفاسير عند الذهبي؟ وما هي المعايير التي قام عليها؟ وما الموقف المنهجي منها؟ هذا مجال الحديث في المطلب التالي:

المطلب الثاني: الذهبي وتصنيف التفاسير؛ مناقشة وتقويم:

إنّ الناظر في هذه الطريقة التي درج عليها الذهبي في عرض كتب التفسير يلحظ أنها طريقة لا تتجه إلى ممارسة التصنيف المنهجي لمؤلفات التفسير وفق معايير محدّدة بقدر ما تنحو بصورة عامة لعرض التفاسير عرضًا موضوعيًّا بحسب الطابع الظاهر في مادتها وما تصطبغ وتتلوّن به فتجعلها تفاسير (صوفية وفلسفية وفقهية وعلمية وغير ذلك).

يقول الذهبي في بيان طريقته في التصنيف: «لو نظرنا إلى مناحي المفسِّرين واتجاهاتهم، لوجدناهم مع اختلاف عصورهم يشتركون فيها، فبينما نجد مِن المتقدّمين مَن دوَّن التفسير بالمأثور خاصّة، نجد من المتأخرين مَن قَصَرَ تفسيره على المأثور أيضًا. وبينما نجد مِن المتقدمين مَن نحا في تفسيره الناحية الإشارية نجد مِن المتأخرين مَن ينحو هذا المنحى بعينه، وبينما نجد مِن المتقدمين مَن حاول إخضاع القرآن لمذهبه وعقيدته نجد مِن المتأخرين مَن حاول مثل هذه المحاولة، وهكذا نجد كثيرًا من كتب التفسير على اختلاف أزمانها تتّحد في مشربها، وتتّجه إلى ناحية واحدة من نواحي التفسير المختلفة.

لهذا كلّه، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم، وأتبع ذلك بالكلام عن أشهر الكتب المؤلَّفة في التفسير، **فأتكلم أولًا عن التفسير المأثور وأشهر ما دُوِّنَ**

فيه، ثم عن التفسير بالرأي الجائز وغير الجائز، وعن أشهر الكتب المؤلَّفة في ذلك. ويندرج في هذا -الكلامُ على تفاسير الفِرَق المختلفة، **ثم أتكلم بعد ذلك عن التفسير عند الصوفية وأهمّ كتبهم فيه، ثم عند الفلاسفة، ثم عند الفقهاء كذلك، ثم أتكلم عن التفسير العلمي**، ثم أختم بكلمة عامة عن التفسير في عصرنا الحاضر»[1].

فما قام به الذهبي أقرب لأن يكون طريقة عرض للتفاسير قائمة على محض تأمّل صورة المضامين واللون الغالب عليها في المؤلفات وتقسيم المؤلفات إلى حِزم ومجموعات تبعًا لما بينها من تقارب في صورة المادة؛ ولهذا صنف المؤلفات فجعل منها الفقهي والصوفي والعلمي... إلخ.

إن هذه الطريقة التي تبعها الذهبي في تقسيم التفاسير يصعب اعتبارها تصنيفًا معياريًّا لكتب التفسير؛ فالتصنيف المنهجي والمعياري للتفاسير ينحو -كما سيأتي معنا- للقبض على منطلقات واعتبارات منهجية فارقة في ممارسة التفسير الذي يمثّل إطارًا لمادتها، ويقوم باستعمال هذه المنطلقات كمعايير وأسس للتصنيف بحيث يجري من خلالها الميز بين التفاسير وتصنيفها بحسب طبيعة واقعها إزاء هذه المعايير قُربًا وبُعدًا، ولا تكون مجرد صورة المضامين وتشابه ألوانها هي المعيار المؤسّس للتقسيم والتصنيف؛ فالمؤلفات قد تتشابه

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٣٦).

في صورة مضامينها وتختلف في طرائق اشتغالها، وتتّحد في طرائق الاشتغال مع اختلاف صورة المضامين؛ ومن ثمّ فالمعوّل في التصنيف للتآليف هو الفارق المنهجي المؤثّر بين التصانيف في الاشتغال على المادة التي تمثّل إطارًا لمجموع التآليف لا المضامين ذاتها، وهو ما لا ينحو إليه كتاب الذهبي والذي يعتمد صورة المضامين معيارًا في عرض المؤلفات وميزها لمجموعات تبعًا لِما بينها من تشابه واختلاف في ظاهر هذه الصورة.

ولهذا لا نجد عند الذهبي حديثًا عن المعيار الذي قام عليه التصنيف والتأصيل لهذا المعيار وبيان أسباب وجاهته كمرتكز لعملية التصنيف ومسوغات ذلك، وكذلك لا نجد حديثًا عن كيفية التعامل مع التراث التطبيقي في ضوء عملية التصنيف والمعيار الذي قامت عليه، وكيف جرى توسّل ذلك وحلّ إشكالاته وبناء محدداته... إلخ مما يتوجّب حضوره في محاولات تصنيف النتاج العلمي، وإنما هو مجرّد ذكر لحضور توجهات معيّنة في التأليف التفسيري عبر التاريخ أثمرت تشابهًا في مضامين المؤلّفات المنضوية تحت هذه التوجّهات، ومن ثمّ جرى تقسيم التآليف تبعًا لصورة المادة فيها وجَعْلها في هيئة حِزَم عَبْر ما بينها من تشابه عامّ في ظاهر صورة المادة لا غير.

على أن الناظر في هذه الخطة التي درج عليها الذهبي في عرض كتب التفسير يلحظ وجود نمطين يبدو فيهما تَوَجُّهٌ لتصنيف التفاسير بصورة منهجية معيارية؛ أحدهما عام؛ وهو قسمة الكتب لمأثور ورأي. والآخر يتصل بكتب

تفسير الرأي، حيث تم تقسيمها إلى قسمين؛ كتب رأي جائز وكتب رأي غير جائز.

فهذان نمطان من التصنيف في طريقة الذهبي في عرض التفاسير قد يظهر فيهما وجود فارق منهجيّ ما في طرائق التأليف جرى على أساسه محاولة التقسيم والتصنيف، وفيما يلي بيانهما والموقف منهما:

أولًا: تصنيف التفاسير لرأي ومأثور:

قد حدّد الذهبي المراد بالتفسير المأثور عنده، فقال: «يشمل التفسيرُ المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة -رضوان الله عليهم-، وما نُقِل عن التابعين، من كلّ ما هو بيان وتوضح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم»[1].

وحدّد كذلك المراد من التفسير بالرأي، فقال: «والمراد بالرأي هنا (الاجتهاد) وعليه فالتفسير بالرأي، عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر»[2].

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٣٧).

(٢) التفسير والمفسرون (١/ ٢٢١).

وقد انتخب الذهبي في كلّ قسم من المأثور والرأي مجموعة مؤلفات ارتأى أنها الأشهر من وجهة نظره وتكلّم عنها كما بيّنا.

وإنّ المتأمل في هذا التصنيف الذي درج عليه الذهبي ليستكنه المعيار الذي يقوم عليه يظنّ للوهلة الأولى أنه الاجتهاد من عدمه في ممارسة التفسير، ذلك أن الرأي عنده هو التفسير بالاجتهاد، وبالتالي فإن مقابِله هو خلاف ذلك، إلّا أن المدقّق في كلامه واعتباراته وطريقة تصنيفه والمؤلفات التي أدرجها في كلّ تصنيف يظهر له خلاف ذلك تمامًا، وأن الاعتبار عنده قائم على طبيعة المادة في التفاسير ومقدار غلبة مادة المأثور عليها من عدمه، وهو الأمر الذي صرّح به الذهبي، حيث قال في نهاية كلامه على مصنفات المأثور: «وإنما اعتبرنا كلّ هذه الكتب من كتب التفسير بالمأثور، نظرًا لِما امتازت به عمَّا عداها من الإكثار في النقل، والاعتماد على الرواية، وما كان وراء ذلك من محاولات تفسيرية أو استطرادات إلى نواحٍ تتّصل بالتفسير، فذلك أمرٌ يكاد يكون ثانويًّا بالنسبة لِما جاء فيها من روايات عن السَّلَف في التفسير»[1].

ومما يدلّل على ذلك أيضًا ما يلي:

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ٢٢٠).

أولًا: طبيعة المرحلة التي يصنّف الذهبيُّ حصادَها التفسيري:

فالذهبي يتكلّم عن تصانيف التفسير في مرحلة التدوين، وقد بيّن ذلك بجلاء إبّان ذكره لخطته في عرض مصنفات التفسير، حيث قال بعد أن بيّن انتظام التأليف في التفسير جملةَ توجهات عامة من مأثور ورأي وغير ذلك: «...لهذا كلّه، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلّم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم، وأتبع ذلك بالكلام عن أشهر الكتب المؤلَّفة في التفسير...».

وهذا ضابطٌ شديدُ الأهمية في فهم طبيعة عمله وتصنيفه؛ ذلك أنه يُبرز أنه نظر لمقاصد المؤلفين ومسالكهم عند كتابة التفسير وتدوينه، وبالتالي لمّا كان للتفسير مادة سابقة على فترة التدوين؛ فإنّ قسمته للكتب لمأثور ورأي تعني أن الاعتبار قائم عنده على تعامل كَتبة التفسير مع المادة السالفة والمنتَجة قبلُ للتفسير منذ نشأته، وموقفهم منها اقتصارًا على نقلها والعمل من خلالها أو عدم الاقتصار عليها، وأن ذلك بمعزل عن النظر لمادة المأثور السابقة على التدوين ذاتها وكونها اجتهادًا أم لا، وإلّا فالذهبي يرى أنّ تفسيرَ السلف تفسيرٌ اجتهاديّ وليس مأثورًا عن سابق لهم كما سنبيّن في النقطة التالية.

ثانيًا: مفهوم التفسير المأثور عند الذهبي:

لقد حدّد الذهبيُّ مفهومَ المأثور عنده مبينًا أنه يشمل: «ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة -رضوان الله عليهم-، وما نُقِل عن التابعين». فمفهوم الذهبي للمأثور يشمل دائرتين بصورة عامة:

- **الدائرة الأولى**: هي المنقول عن القرآن والمنقول عن النبي من تفسير.
- **الدائرة الثانية**: هي المنقول عن السلف من أقوال.

ومن حيث حضور الدائرتين في التفسير المنتَج قبل التدوين؛ فإن الدائرة الثانية هي الأساس لقلّة الحصاد التفسيري المتعلّق بالدائرة الأولى كما هو معلوم، ومفهوم الذهبي وطريقة بنائه دالّة بوضوح على ما قرّرنا من أن غرضه الكلام على المادة المنتَجة قبل عصور التدوين، والتي تمثّل إطارًا منقولًا بالنسبة إلى هذه العصور، وموقف الكَتَبة منها نقلًا لها واقتصارًا عليها أم خلاف ذلك، لا الحكم على المادة التفسيرية الموجودة قبل مرحلة التدوين وكونها اجتهادًا أو لا؛ ذلك أن النظر في معيار بناء المفهوم هو فكرة النقل للمعاني ذاتها كما هو بيِّن، وهو أمرٌ لا يُفهم إلّا في ضوء الكلام على فَعْل من يصنّف التفسير ويكتب فيه؛ لأنه هو من يقوم بالنقل، لا من ينتج التفسير ابتداءً، وإلّا فتفسير الصحابة والتابعين -والذي هو الدائرة الرئيسة في التفسير المنتَج قبل التدوين-

قد أطال الذهبي في تقرير أنهم كانوا يجتهدون في معرفة المعاني[1]، وجعَلَ الاجتهادَ والاستنباطَ المصدرَ الثالث من مصادر التفسير عند الصحابة في التفسير، حيث قال تحته: «كان الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله، ولم يتيسّر لهم أخذه عن رسول الله ﷺ رجعوا في ذلك إلى اجتهادهم وإعمال رأيهم، وهذا بالنسبة لما يحتاج إلى نظر واجتهاد، أما ما يمكن فهمه بمجرد معرفة اللغة العربية فكانوا لا يحتاجون في فهمه إلى إعمال النظر، ضرورة أنهم من خُلَّصِ العرب، يعرفون كلام العرب ومناحيهم في القول، ويعرفون الألفاظ العربية ومعانيها بالوقوف على ما ورد من ذلك في الشعر الجاهلي الذي هو ديوان العرب، كما يقول عمر رضي الله عنه»[2]. وكذلك تكلم عن أدوات الاجتهاد عند الصحابة، فقال: «وكثير من الصحابة كان يُفَسِّر بعض آي القرآن بهذا الطريق، أعني طريق الرأي والاجتهاد، مستعينًا على ذلك بما يأتي...»[3].

إنّ جَعْل الذهبي معيار النقل هو مدار النظرة في بناء مفهوم المأثور، وكذا تقريره في ذات الوقت لكون الدائرة الأوسع فيه والتي عليها المدار هي اجتهادٌ

(١) يراجع كلامه تحت عنوان: (هل تناول النبي ﷺ القرآن كلّه بالبيان؟)، (١/ ٤٦) وما بعدها.

(٢) التفسير والمفسرون (١/ ٥٣).

(٣) التفسير والمفسرون (١/ ٥٤).

من أصحابها =يدلّ على أنّ مراده من المفهوم هو النظر لفعل المصنِّف في التفسير من مادة التفسير السابقة عليه، لا الحكم على هذه المادة السابقة للتفسير ذاتها وكونها اجتهادًا أو لا.

وأمّا الدائرة الأولى فقد اعتبرها الذهبيُّ فيما يظهر ضمن التفسير المأثور بجامع كونها مادة ينقلها المفسر؛ فالوارد في القرآن مما قد يكون نصًّا في التفسير وكذا الوارد في السُّنّة هو تفسير منقول سواء عن النصّ القرآني ذاته أو عن النبي، وبالتالي فهو مندرج ضمن إطار المنقول بالنسبة لمن يقوم بتصنيف التفسير وتدوينه، حتى لو كان هو مَنْ ذكَره وحرّره بفكره ونظره.

إنّ دائرة النقل للمعاني -لا سيما التي أنتجها السلف- هي عماد بناء مفهوم المأثور عند الذهبي، وهي التي يتّسق معها فهم كلامه وتأصيله، وهذا الاعتبار في بناء المفهوم يجعلنا نقرّر أن غرضه الكلام على مادة التفسير المنتَجة قبل التدوين ليس باعتبار كونها اجتهادًا من عدمه، وإنما باعتبارها إطارًا سابقًا بالنسبة للمؤلِّف في التفسير لا غير، فإمّا ينقله ويكتفي به في ممارسة التفسير أو يغلب عليه ذلك فيكون من مصنفات التفسير بالمأثور، أو لا يكتفي به في التفسير فيكون من مصنفات التفسير بالرأي، وبذلك يظهر أنّ المصنفات في الرأي ليست مقابِلة للمصنفات في المأثور إلّا بمعنى عدم غلبة حضور مادة المأثور فيها لا غير.

ومما يبرز ذلك أيضًا كلام الذهبي على علل تصنيفه لبعض الكتب؛ حيث قال مثلًا عن علة وضعه لتفسير السمرقندي ضمن التفاسير بالمأثور: «فالكتاب قَيِّمٌ في ذاته، جمع فيه صاحبه بين التفسير بالرواية والتفسير بالدراية إلّا أنه غلَّب الجانب النقلي فيه على الجانب العقلي؛ ولهذا عددناه ضمن كتب التفسير المأثور»[(١)].

وكذلك مُمَايَزَته بين التفاسير ذات الصلة بعضها ببعض؛ فالذهبي وضع كتاب البغوي ضمن التفسير المأثور لعنايته بنقل أقوال السلف، وجعل تفسير الخازن ضمن التفسير بالرأي؛ لأن الثاني وإن كان قد اعتمد تفسير البغوي -كما هو معلوم- فإنه حذف الأسانيد وزاد عليه زيادات لخّصها من التفاسير[(٢)]، ما جعل مادته في ظاهرها لا تبدو كنمط من اعتمد المأثور؛ ولذا جعله ضمن كتب التفسير بالرأي.

---

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٩٧).

(٢) يقول الخازن: «ولما كان هذا الكتاب [تفسير البغوي] كما وصفتُ، أحببتُ أن أنتخب من غرر فوائده ودرر فرائده وزواهر نصوصه وجواهر فصوصه مختصرًا جامعًا لمعاني التفسير ولباب التأويل والتعبير، حاويًا لخلاصة منقولِهِ متضمنًا لنكته وأصولِه، مع فوائد نقلتُها وفرائد لخّصتُها من كتب التفاسير المصنّفة في سائر علومه المؤلَّفة، ولم أجعل لنفسي تصرفًا سوى النقل والانتخاب، مجتنبًا حدّ التطويل والإسهاب؛ وحذفتُ منه الإسناد لأنه أقرب إلى تحصيل المراد...». تفسير الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، (١/ ٤).

وظاهر بذلك أن القسم الخاصّ بكتب المأثور هو ما مثّلت مادة المأثور عمادًا لمؤلفاته، وأن كتب الرأي هي التي لم تشكِّل مادة المأثور غالب مضمونها ومادتها. ومن هاهنا فإنّ التفاسير بالرأي ليست قسيمة للتفسير المأثور ذاته فيما قبل التدوين باعتبار الاجتهاد من عدمه كما قد يتبادر، ولكنها قسيمة للتفاسير في عصر التدوين التي غلبت على مادتها مادة المأثور باعتبار عدم غلبة هذه المادة عند المصنِّف.

ثانيًا: تصنيف كتب الرأي لرأي جائز وغير جائز:

للوهلة الأولى قد يُظَنّ أن هناك معيارًا منهجيًّا متحكمًا في هذا التصنيف، وأن الْمَيْزَ بين كتب الرأي الجائز وغير الجائز قائمٌ على أساس منهجي من داخل فنّ التفسير ذاته جرى تحريره والقطع بصحّته، ثم المَيْز بين المؤلفات بحسب موقفها منه سلبًا أو إيجابًا، واعتمادًا له أو بُعْدًا عنه، إلا أن الأمر ليس كذلك، فالذهبي تكلّم عن التفسير بالرأي وحُكْمه، والعلوم اللازمة للمفسّر، وقانون الترجيح في الرأي، ومنشأ الخطأ في التفسير بالرأي، والتعارض بين التفسير بالرأي والتفسير بالمأثور، ثم قال: «وأرى بعد ذلك أن أتكلّم عن أهم كتب التفسير بالرأي الجائز وأشهرها، متعرضًا لنبذة قصيرة عن كلّ مؤلف، تلقي لنا ضوءًا على شخصيّته الذاتيّة والعلميّة، ملتزمًا بيان المسلك الذي سلكه كلّ منهم في تفسيره، وطريقته التي جرى عليها وامتاز بها، بما يظهر لي من ذلك أثناء قراءتي في هذه الكتب، مستعينًا في ذلك بما أظفر به من مقدمات قدَّم بها أصحابُ

هذه الكتب لكتبهم، ثم بعد الفراغ من ذلك يكون لنا كلامٌ آخر عن موقف بعض الفِرَق من التفسير، وعن أشهر مؤلفاتهم فيه، وهي لا تكاد تخرج عن دائرة التفسير بالرأي المذموم»[1].

وقال الذهبي في مقدمة كتابه وهو بصدد ذكر تقسيم الكتاب: «...الفصل الرابع: في التفسير بالرأي المذموم، أو بعبارة أخرى، تفسير الفِرَق المبتدعة، وهم: المعتزلة - الإمامية الاثنا عشرية - الباطنية القدامى، وهم الإمامية الإسماعيلية - الباطنية المحدَثون، وهم: البابية والبهائية - الزيدية - الخوارج»[2].

فالذهبيّ فيما يظهر اعتمد ضابطَ الانتماء العقدي العام لمؤلّف التفسير في الحكم على تفسيره، وهل هو ضمن دائرة الرأي المحمود أو المذموم؟ فجعَل التفاسير التي ينتمي مؤلفوها لدائرة أهل السُّنة والجماعة ضمن التفسير بالرأي الجائز والمحمود وما عدا ذلك ضمن التفسير بالرأي المذموم، وهو أمرٌ لا تبرز معه طبيعةُ المعيار المنهجي المطّرد الذي اعتمده الذهبي من داخل التفسير ذاته في المَيْزِ بين التفاسير، والذي أفضى به لاعتبار أن بعض هذه التفاسير مما يندرج ضمن التفسير بالرأي الجائز وبعضها مما يندرج ضمن التفسير بالرأي غير

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ٢٤٦).

(٢) التفسير والمفسرون، (١/ ١٤).

الجائز، وهو ما يجعل التصنيف للتفاسير في هذا التقسيم كما لو كان يسير بنمط أيديولوجي لا غير، ولا يرتكز على بنية علمية صارمة من داخل التفسير.

وصحيح أنّ مجرد مخالفة المؤلّف لطريقة أهل السُّنّة والجماعة ستفضي حتمًا إلى وجود أغلاط تفسيرية في طرحه؛ كون المضامين التفسيرية سترتبط عنده بأصول ومنطلقات عقديّة وفكرية هي محلّ إشكال، إلّا أن هذا الأمر لا يكون ممتدًّا على طول التفسير؛ ولذا فإنّ تفاسير المعتزلة وغيرهم من الفِرَق خارج دائرة أهل السُّنّة ليست سائر مضامينها مذمومة، ولم يلبث العلماء أن يفيدوا منها في مواضع عديدة، ويتبنَّوا مقولاتها فيما لم يظهر لهم أنه مؤسَّس على أصل عقدي مشكِل، كما أن بعض التفاسير المنتمية لدائرة أهل السُّنّة قد يكون صاحبُها قد وقع له التأثّر بأصل عقدي مشكِل ما يجعل جملةً من أقواله التفسيرية ومضامين كتابه ضمن دائرة الرأي المذموم.

ومن هاهنا فإنّ قسمة التفاسير إلى رأي جائز ورأي غير جائز بمجرد الانتماء العقدي العام للمؤلف، وهل هو ضمن دائرة أهل السنة والجماعة أم لا =أمرٌ فيه إشكالات، ويفضي إلى إسقاط أحكام مغلوطة على واقع مادة التفاسير.

ومما يلحق بذلك هو ما عالجه الذهبي من التفسير المذهبي في نهاية كتابه، فقد بيَّن الذهبي -وهو بصدد الحديث عن ألوان التفسير في العصر الحديث- أن سائر التيارات حاولت تفسير القرآن وفق مذهبها العقدي.

يقول الذهبي: «لم يبقَ من الفِرَق المنسوبة إلى الإسلام في هذا العصر الحديث مَن له كيان، أو شيء من الكيان -حسبما نعلم- إلّا أهل السُّنَّة، والإمامية الاثنا عشرية، والإمامية الإسماعيلية، والزيدية، والإباضية من الخوارج، والبهائية من الباطنية... وإذا كنا قد وقفنا لكلّ فِرْقة من هذه الفِرَق في عصورها السابقة على عمل ظاهر في تفسير كتاب الله، وشرحه على حسب ما تمليه عقيدة المفسِّر، وما يوحي به إليه، فإنَّا لا نعدم هذا اللَّون المذهبي لتفسير القرآن الكريم في هذا العصر الحديث،... فأهل السُّنَّة فسَّروا القرآن، وألَّفوا الكتب فيه بما يتّفق وعقيدتهم، كما نرى ذلك واضحًا فيما خلَّفته لنا مدرسة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده من كتب في التفسير. والإمامية الاثنا عشرية فسَّروا القرآن وألَّفوا الكتب فيه بما يتمشى مع مذهبهم، ويتفق مع أهوائهم ومشاربهم...»[1].

وبعد أن ذكر عناوين بعض التفاسير في العصر الحديث مما يندرج في هذا اللون المذهبي، قال «كلّ هذه الفِرَق الموجودة في هذا العصر، أَضْفَتْ على التفسير لونًا مذهبيًّا، يقوم على تأييد العقيدة وخدمتها على حساب القرآن الكريم، ولا أريد أن أطيل بذكر نماذج من هذا اللَّون التفسيري، إِذْ قد سبق لنا

(١) التفسير والمفسرون، (٢/ ٤٥٤-٤٥٥).

الكلام عن هذه الكتب التي ذكرتها، وذكرت لك منها ما يعطيك صورة واضحة عن اللَّون المذهبي في هذا العصر»[1].

وإذا كان احتمال تأثّر المفسّر بمذهبه العقدي له وجاهته بصورة عامة، إلّا أنك لا تجد هاهنا استنادَ التصنيف إلى أصول منهجية معيّنة من داخل رحم التفسير تكون دالة بوضوح على جريان المفسّرين على نصرة مذاهبهم العقدية في ممارسة التفسير ومساحات ذلك ومجالاته عندهم، وإنما هو أمرٌ يتم القطع به وإجراء التصنيف تبعًا له اعتمادًا على شهرة نسبة المؤلّف لفرقة عقدية بعينها لا غير، وهو ظاهر الإشكال.

ولذا تجد الذهبي وإن ذكر كما مرّ أنّ تفسير المنار -مثلًا- يندرج ضمن اللون المذهبي، إلّا أنه في حديثه عن اللون الاجتماعي في التفسير خالف ذلك، فقال وهو بصدد ذكر محاسن مدرسة المنار: «فالذي نحمده لهذه المدرسة: أنها نظرت للقرآن نظرة بعيدة عن التأثّر بمذهب من المذاهب، فلم يكن منها ما كان من كثير من المفسِّرين من التأثّر بالمذهب إلى الدرجة التي تجعل القرآن تابعًا لمذهبه، فيؤوِّل القرآن بما يتّفق معه، وإن كان تأويلًا متكلفًا وبعيدًا»[2].

(١) التفسير والمفسرون، (٢/ ٤٥٦).

(٢) التفسير والمفسرون، (٢/ ٤٧٩).

إننا ومن خلال ما سبق يظهرُ لنا جليًّا أن تقسيمَ الذهبي للتفاسير لمأثور ورأي قائمٌ على طبيعة المادة الغالبة على المؤلفات لا غير، وأنه صنّفها لكتب تفسير بالرأي الجائز وغير الجائز، وحكم على مضامينها تبعًا لانتماء المؤلفين للإطار العام لأهل السُّنّة والجماعة من عدمه بدون معيار منهجي من داخل التفسير ذاته.

إن هذه الطريقة التي سلكها الذهبي في تصنيف التفاسير رغم شيوعها بعده في عدد من التصانيف، إلّا أنها ليست منضبطة منهجيًّا؛ فتصنيف النتاج العلمي حتى يكون منضبطًا ومنهجيًّا فإنه يجب أن يقوم على معيار ثابت، بحيث يكون هذا المعيار ذاته هو أداة المَيْز والتقسيم لسائر التفاسير، ويتم الكلام على النتاج المصنَّف وفقًا لموقف هذا النتاج من المعيار وطبيعة اتصاله به، وأمّا الناظر في صنيع الذهبي فلا يجده كذلك. فالذهبي يصنّف بعض الكتب تبعًا لصورة المادة فيها، وبعضها الآخر تبعًا للانتماء العقدي للمؤلِّفين، وهو ما يبرز أن عملية التصنيف للتفاسير ليس لها معيار منهجي موحَّد ترتَدّ إليه في إطارها ومجملها العام.

وكذلك مما يبرز هذا الأمر بصورة جليّة أيضًا هو تأمّل كيفيات حديث الذهبي على التفاسير، والذي يأتي غير مرتبط بمعيار محدّد من المفترض أن التقسيم والتصنيف للتفاسير جرى تبعًا له، وإنما يرجع لجملة عناصر أخرى وقضايا علميّة متفاوتة يتحدّث تحتها ويبيّن موقف المفسِّر منها بدون أن يكون

هناك معيار محدّد يتم الكلام على سائر التفاسير المصنَّفة من خلاله؛ فكلام الذهبي عن الطرائق المنهجية للتفاسير يدور حول الوصف العام لمسالكها في التصنيف وموقفها العام من بعض القضايا؛ ففي كلامه على الطبري وطريقته في التفسير، قال: «تتجلَّى طريقة ابن جرير في تفسيره بكلّ وضوح إذا نحن قرأنا فيه وقطعنا في القراءة شوطًا بعيدًا، فأول ما نشاهده، أنه إذا أراد أن يفسِّر الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»، ثم يفسِّر الآية ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرض لكلِّ ما قيل فيها، ويستشهد على كلّ قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرد الرواية، بل نجده يتعرّض لتوجيه الأقوال، ويرجّح بعضها على بعض، كما نجده يتعرّض لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، كما أنه يستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار»[1].

وقد جعل كلامه بعد ذلك على تفسير الطبري تحت جملة عناوين جاءت كالتالي:

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٨٤).

إنكاره على مَن يفسِّر بمجرد الرأي، موقفه من الأسانيد، تقديره للإجماع، موقفه من القراءات، موقفه من الإسرائيليات، انصرافه عمّا لا فائدة فيه، احتكامه إلى المعروف من كلام العرب، رجوعه إلى الشِّعر القديم، اهتمامه بالمذاهب النحوية، معالجته للأحكام الفقهية، خوضه في مسائل الكلام.

وتحت كلّ عنوان منها يتكلّم بكلام مجمَل مختصر يبيّن فيه الموقف العام للطبري من القضية التي يذكرها العنوان ويمثّل عليها[1].

وهذه العناصر هي التي يتكلّم الذهبي بصورة عامة من خلالها على طريقة المفسّر، والتي تختلف قليلًا زيادةً أو حذفًا بحسب طبيعة كلّ تفسير وما يتعلق به من قضايا، وهو أمرٌ ظاهرٌ في عدم قيام التصنيف على معيار منهجي محدّد يرتبط به نسق الكلام على التفاسير.

(١) بغضّ النظر عن التفصيل في طبيعة مفهوم الذهبي للمنهج، إلّا أن طريقته في عرض طرائق التفاسير دالّة على حقيقة مسلكه وأن المنهج ليس إلّا توصيفًا للطريقة العامة للمفسّر وموقف المفسّر من بعض القضايا، وليس بيانًا عن البُعد القاعدي المتحكم في تعامل المفسّر مع المادة التفسيرية؛ إنتاجًا أو ترجيحًا ونقدًا وتوجيهًا لها، إلّا أن الناظر في مسار التأليف في مناهج المفسّرين بعد الذهبي يلحظ أن طريقة الذهبي شاعت في هذه التآليف باعتبارها تمثّل أنموذجًا للعمل في مناهج المفسرين واستخراج البناء النظري الحاكم لتفاسيرهم، وهو ما جعل إطار الدرس لمناهج المفسرين يدور -لمن يتأمله- حول طرح جملة أُطر وصفية لمسالك عمل المفسرين دون البناء القاعدي المحرّر لكيفيات العمل التفسيري عند كلّ مفسر، وستأتي معنا إشارة لذلك.

وكذلك ممّا يبرز عدم انضباط منهجية التصنيف في صنيع الذهبي أن هناك بعض التآليف التفسيرية التي تَتَعَذّرُ مَوْضَعَتُها في هذه التقاسيم التي أتى بها الذهبي حتى لو سلّمنا بها؛ فالذهبي تجاوز التفسير في بداياته (التفسير المأثور) ولجأ إلى تصنيف التآليف في مرحلة التدوين بحسب لون المادة وغلبة المأثور عليها من عدمه، وبغضّ النظر عن مناقشة تحقيب الذهبي لمراحل التفسير التي درج عليها، والتي تحوي إشكالات عديدة[1]، فإنّ هناك تآليفَ تفسيرية بالفعل في بدايات التفسير ومرحلة السلف؛ كتفسير مقاتل وابن جريج مثلًا، ومثل هذه التفاسير لا يبيّن لنا تصنيف الذهبي كيفية التعامل معها، وأين يمكننا مَوْضَعَتها.

ولا شك أنّ خلوّ التصنيف من معيار محدّد يجري من خلاله مَيْز سائر التآليف في المجال قيد التصنيف يورث عمليةَ التصنيف خللًا منهجيًّا ظاهرًا، وشتاتًا في النظر للتآليف والتعامل معها بشكلٍ معياري له إطار علمي منظّم ونسق منهجي منضبط.

(١) انتقد هذا التحقيب الدكتور مساعد الطيار، وبيَّن أن هناك تدوينًا تفسيريًّا في مرحلة السلف. يراجع: التنكيت على مراحل التفسير وتدوينه في كتاب (التفسير والمفسرون) لمحمد حسين الذهبي، مقالة ضمن كتاب: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الثانية، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، (٢/ ١٣٠) وما بعدها.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمور:

أولًا: يسرد الذهبي في تقسيماته التفاسيرَ سردًا بحسب الغالب على مادتها، وهذه الطريقة لها العديد من الآثار السلبية في النظر للتفاسير في هذا التصنيف؛ أبرزها:

- **أنها تغيِّب حقيقة الاختلاف بين التفاسير والقائم على أبعاد منهجية، وتغَاير في المنطلقات والقواعد الحاكمة للعمل التفسيري**؛ فقد جعل الذهبي مثلًا تفسيري الطبري وابن عطية على صعيد واحد ضمن كتب التفسير المأثور باعتبار غلبة مادة المأثور عليهما، في حين أن هناك فارقًا منهجيًّا كبيرًا بينهما في أصل أهمية الاقتصار على أقوال السلف وعدم الخروج عليها من عدمه؛ فالطبري يلتزم منهجيًّا بالمأثور ولا يجاوزه كما صرح بذلك في مقدمة تفسيره[1]،

(١) يقول الطبري: «فأحقّ المفسرين بإصابة الحقّ في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل، أوضحهم حجة فيما تأوّل وفسّر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته، من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إمّا من وجه النقل المستفيض فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من وجه نقل العدول الأثبات فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته، وأوضحهم برهانًا فيما ترجم وبيّن من ذلك، مما كان مدركًا علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأوّل والمفسّر، بعد أن لا يكون خارجًا تأويله وتفسيره ما تأوّل وفسّر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة». تفسير الطبري، ت: التركي، دار هجر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، (ص٧٨-٩٩).

بينما ابن عطية لا يلتزم بذلك منهجيًّا كما هو معلوم[1]. كما أنه يسوق تفاسير الرأي الجائز وغير الجائز مساقًا واحدًا وكأنها لم تفترق في بُناها القاعدية والمنهجية التي مارست عبرها التفسيرَ.

- **أنها تغيب طبيعة الاشتغال العلمي بين التفاسير**؛ فقد جعل الذهبي تفسيري الطبري وابن عطية مع الدر المنثور بجامع أنها مؤلفات يغلب عليها مادة المأثور، في حين أن الدر المنثور كتاب يجمع الأقوال لا غير، بخلاف تفسيري الطبري وابن عطية اللذَين يعمدان للموازنة بين الأقوال[2]، وكذلك

---

(١) يقول ابن تيمية «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسُّنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم...». مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، (ص٣٧). وقد نقل الذهبي في كلامه على تفسير ابن عطية نقد ابن تيمية لمسلك ابن عطية في التفسير. يراجع: التفسير والمفسرون، (١/ ٢٠٩).

(٢) يقول الذهبي عن تفسير الطبري: «يعتبر تفسير ابن جرير من أقوم التفاسير وأشهرها، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسِّرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يُعتبر مرجعًا غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي، نظرًا لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، ترجيحًا يعتمد على النظر العقلي، والبحث الحُرّ الدقيق». التفسير والمفسرون (١/ ١٨٢). ويبين أن ابن عطية: «يذكر الآية ثم يفسِّرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار، =

ساق الذهبي التفاسير التي تخيرها في الرأي الجائز مساقًا واحدًا بدون إبراز ما بينها من فروق في مساحات الاشتغال ومقاصد التأليف.

- **أنها تجعل التفاسير التي غلبت عليها مادة المأثور وكأنها لم تمارس الرأي في التفسير**؛ كونها مقابلة للتفسير بالرأي، فالذهبي يقول: «اشترط العلماء في المفسِّر الذي يريد أن يُفَسِّر القرآن برأيه بدون أن يلتزم الوقوف عند حدود المأثور منه فقط...»[1]، وهذا قد يفهم منه بداهة أنّ المقابل لذلك وكأنه لم يمارس الرأي في التفسير، وهذا مشكل خاصّة مع التفاسير التي تعمد للموازنة بين الأقوال؛ لأن من يأتي بمادة المأثور ويوازن بينها فإنه مفسّر، وما يرتضيه من الأقوال في التفسير معبِّر عن رأيه واختياره التفسيري، وذلك بخلاف من يجمع الأقوال المأثورة فقط فهذا ليس له رأي تفسيري وإنما هو جامع فقط، وهو ما قرّره الذهبي نفسه؛ ولهذا قال في خاتمة كلامه عن الدر المنثور: «ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن كتاب الدُّرّ المنثور، هو الكتاب الوحيد الذي اقتصر على التفسير

=

وينقل عن ابن جرير الطبري كثيرًا، ويناقش المنقول عنه أحيانًا، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويردّ عليه. وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربي، مَعْنِيّ بالشواهد الأدبية للعبارات، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يُوَجّه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرّض كثيرًا للقراءات ويُنزل عليها المعاني المختلفة». التفسير والمفسرون (١/ ٢٠٨).

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ٢٢٩).

المأثور من بين هذه الكتب التي تكلمنا عنها، فلم يخلط بالروايات التي نقلها شيئًا من عمل الرأي كما فعل غيره»[1].

ثانيًا: تصنيف التفاسير تبعًا لانتماءات المؤلِّفين إلى كتب رأي جائز وأخرى غير جائز =مشكلٌ جدًّا في طريقة النظر للتفاسير وفي إسقاط الأحكام عليها؛ كونها تُشْعِر بأنّ سائر الممارسة التفسيرية لمن هم خارج دائرة أهل السنة ممارسة مشكلة؛ لاندراجها ضمن الرأي غير الجائز، وأن سائر الممارسة فيمن

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ٢٢٠). وهذا يدلّ بصورة ظاهرة على إشكالية تقسيم التفاسير إلى رأي ومأثور وفقًا لمفهوم المأثور الذي انطلق منه الذهبي، وعدم معقولية ذلك في النظر لكثير من التفاسير التي صنفها ضمن المأثور، خاصّة ذات الاشتغال الموازن بين الأقوال كالطبري وابن عطية، وإلا فأصحاب هذا الاشتغال هم مِن أخلص رجالات الفنون وأصحاب الثقل الكبير فيها، فكيف يعدّ أمثال هؤلاء وكأنهم بلا رأي، في حين أن صنيعهم وموازناتهم التفسيرية هي رأيهم واختياراتهم؟! كما أن هذه التفاسير لا يسلم اعتبارها ناقِلة للمعنى بإطلاق -وفقًا لمفهوم المأثور عند الذهبي واعتبار النقل للمعنى التفسيري-، بل في بعضها جهد في إنتاج المعنى التفسيري ذاته قد لا يكون في غيرها مما يعدّ في كتب الرأي؛ فابن عطية يعتني -كما نبه في مقدمته- بإيراد الاحتمالات التفسيرية وهي ظاهرة بارزة جدًّا في تفسيره قلّ من يجاريه فيها. ونحن وإن كنا نرى إشكالًا جذريًّا في تصنيف الذهبي ذاته، إلا أن ما دعانا للتنبيه على ذلك تحديدًا هو قلة الاعتناء بتسليط الضوء على الجانب الاجتهادي في إنتاج المعنى في مثل هذه التفاسير بفعل التأثير الذي أحدثه تصنيف الذهبي لها في المأثور، والاكتفاء فقط لدى البعض في استشكال اعتبارها ضمن المأثور بأن اشتغالها الموازن يحول دون هذا الاعتبار ويجعلها من كتب الرأي.

ينتسبون لدائرة أهل السُّنّة حسنة مقبولة؛ لاندراجها ضمن الرأي المحمود، وهو أمرٌ غيرُ صحيح وغير مطّرد في الحكم به في سائر المواطن التفسيرية في التآليف.

ثالثًا: طريقة الذهبي في التصنيف لا تحقّق شيئًا ذا بالٍ من فوائد التصنيف بصورة عامة؛ فمن أهم فوائد التصنيف للنتاج العلمي في أحد الحقول هو قدرته على تيسير الاقتراب المعمّق من الظاهرة قيد التصنيف، وما يثيره من اعتبارات منهجيّة مؤثّرة في طريقة النظر لهذا النتاج، وما يبرزه من معايير تظهر المسارات العلمية المسلوكة في التصانيف، وكذا تُعِين على إمكان المفاضلة المنهجية بين المؤلفات ومعرفة أوزانها العلميّة في الحقل بحسب مشاغلها العلمية، وهو ما لا يقدّم فيه تصنيف الذهبي شيئًا؛ كونه لا يقوم على معيار منهجي فارق، وإنما هو تقسيمٌ للتفاسير بحسب انتماءات المؤلِّفين العقديّة، وعرضٌ للتفاسير تبعًا لظاهر مادتها، تساق فيه التفاسير سوقًا لا يستطيع الناظر من خلاله للتفاسير التبصُّرَ بطبيعة الاشتغال العلمي لها والإشكالات التي سعت لحلّها، ولا المسارات المعرفية التي حوَتها... إلخ، مما يفيد في حسن الإلمام بهذه التصانيف والذي هو غرض جوهري للتصنيف.

رابعًا: طريقة عرض تآليف التفسير وتلكم التقسيمات التي درج عليها الذهبي مما يحتاج لبحث في تاريخ مَنشئه ومساحات التأثّر الحاصلة فيه عند الذهبي، وبغضّ النظر عن تحرير الكلام في ذلك والذي يحتاج لبحث خاصّ، إلّا أنه من الممكن أن نشير أن الكلام على التفاسير بحسب الألوان، واعتبار أن

منها ما هو أدبي وما هو علمي وما هو اجتماعي...إلخ =طريقة ظهرت بوادرها في ما قبل الذهبي، وصارت لهذه الألوان مصطلحات رائجة تعبر عنها كـ(التفسير العلمي، والتفسير الاجتماعي، والتفسير الأدبي) كما نجده خاصّة لدى مدرسة «الأُمناء» ذات الشهرة المعروفة، ويحتمل أن يكون الذهبي قد تأثّر بذلك، وحاول توظيف هذه الطريقة في الكلام على التفاسير، وأفاد منها في طريقة عرضه لها، فجعلها تحت عدد من الألوان بحسب الغالب على شكلِ مادتها.

ويلاحظ هاهنا أننا لم نُشِر إلى كتاب (مذاهب التفسير الإسلامي) لغولدزيهر (ت: ١٩٢١) رغم سبقه بذكر قسمة التفاسير لمأثور ورأي[١]، وشهرة ذكر تأثّر الذهبي به في إعداد كتابه بصورة عامة في بعض البحوث والدراسات[٢]، وذلك أنّ بعضًا ممن التقى الذهبي نقلَ عنه قوله أنه لم يتيسّر له مطالعة كتاب

(١) يراجع: مذاهب التفسير الإسلامي، إجنتس جولدزيهر، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر - مكتبة المثني ببغداد، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م، (ص٧٣، ١٢١).

(٢) يقول الدكتور عبد الرحمن حِلَلي -مثلًا-: «وكان لاكتمال ترجمة كتاب (مذاهب التفسير الإسلامي) لغولدزيهر (ت: ١٩٢١) عام ١٩٥٥، أثره في تطوّر منهجية جديدة في الحديث عن التفاسير كان أبرزها كتاب (التفسير والمفسرون) لمحمد حسين الذهبي (ت: ١٩٧٧)». اتجاهات الدراسات القرآنية المعاصرة، مجلة كلية العلوم الإسلامية؛ جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، العدد ١، جمادى الأولى ١٤٤١هـ - يناير ٢٠٢٠م، (ص٥٠).

غولدزيهر أثناء إعداده لأطروحته رغم حرصه، وأنه انتهى من تأليف أطروحته تمامًا قبل ترجمة هذا الكتاب، وأنه طالع الجزء الأول الذي صدَر منه بعد ذلك قبل أن يطبع رسالته وأضافه لمراجع رسالته رغبة منه في إِطْلَاع الدراسين على وجوده ليفيدوا منه لا غير.

وقد نقل ذلك عن الذهبي الدكتور محمد رجب البيومي في كتابه: (من أعلام العصر)، حيث ذكر أنه التقى بالذهبي ثلاثة لقاءات، وأن الذهبي قد أخبره بذلك في لقائه الأول معه، فقد أورد عنه قوله في هذا اللقاء: «لقد علمتُ أن المستشرق المَجَري الأستاذ «جولد زيهر» أصدر بالألمانية كتابًا عن تاريخ التفسير، فسعيتُ حتى عرفتُ أنّ نسخة منه بجامعة فؤاد، وهنا أخذتُ ألحّ على أساتذتي بالكلية ممن يعرفون الألمانية أن يتكرّموا بترجمة الفهرس فقط لأرى اتجاه المستشرق في التأليف، فقد يفيدني، فاعتذروا عن هذا العمل الهيّن! ولو وقع في يدي هذا الفهرس لنفعني، إما متابعة أو معارضة، ثم ترجم الكتاب بعد أن أعددتُ الرسالة، وأقبلتُ على قراءته، فلم أسترحْ لكثير مما جاء به، ولو تُرجم الكتاب جميعه وأنا أضع الرسالة لتتبعته بالنقد المنصف.

قلتُ [البيومي]: ولكني أتذكر أنك عددتَ الجزءَ الأول من كتاب «جولد زيهر» من مراجعك؟

قال [الذهبي]: أنت على صواب، فقد ظهر الجزء الأول بعد مناقشة الرسالة، وقبل طبع الكتاب، فجعلتُه مرجعًا لمن يريد الاستفادة، وحاولتُ أن

أضيف إلى الرسالة فقرات تتعلّق به في موضعين أو ثلاثة من الرسالة بعد مناقشتها، ثم رأيت أن العمل يتطلب كتابًا مستقلًّا»[1].

إننا -ومن خلال ما سبق- نلحظ أن الذهبي لم يصنّف التفاسير بصورة منهجية مدقّقة، ولم يَتبَنَّ معيارًا منهجيًّا فارقًا من خلال النظر في هذا الفنّ الذي تشتغل به المؤلفات، وإنما قام بعرضها تبعًا للظاهر من مادتها، والانتماءات العقديّة لمؤلفيها لا غير، ما جعل محاولته ليست تصنيفًا منهجيًّا معياريًّا، ولا تفيد كثيرًا في النظر للتراث التفسيري وحسن الاقتراب منه وفهمه.

وبذلك نكون قد انتهينا من النظر في تجربة الذهبي ومحاولته تصنيف التفاسير، لندلف إلى طرح تصنيف معياري للتفاسير، ومحلّه في المبحث التالي.

(١) من أعلام العصر؛ كيف عرفت هؤلاء، محمد رجب البيومي، الدار المصرية اللبنانية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، (ص٨١). وقد طالعتُ ما أورده د/ رجب البيومي أول ما طالعته في مقالة بعنوان: (وقفات مع لقاءات الدكتور محمد رجب البيومي مع الدكتور محمد حسين الذهبي) للدكتور عبد الرحمن الشهري، حيث أورد كلام د/ البيومي ولقاءاته مع الذهبي، وعلّق عليها ببعض الفوائد، والمقالة منشورة على الموقع الخاصّ بالدكتور عبد الرحمن الشهري تحت الرابط التالي:
https://amshehri.com/articles/show.

المبحث الثاني: تصنيف التفاسير؛ تصنيف معياري مقترح:

يسعى هذا المبحث إلى تأمّل مسألة تصنيف التفاسير والاعتبارات والمعايير المنهجية التي يمكن أن تتم عبرها، وطرح تصنيف معياري يجاوزُ سائر الإشكالات التي مرّت معنا في مناقشة الذهبي، ويمكِّن من القيام بتصنيف التفاسير على نحوٍ معياريٍّ محرَّر.

وسينتظم هذا المبحث في تمهيد ومطلبين:

أمّا **التمهيد** فنعرج فيه على بعض المقترحات النظرية المعاصرة التي وقفنا عليها في كيفيات تصنيف التفاسير والموقف منها، وأما المطلبان فجاءَا كالتالي:

المطلب الأول: تصنيف التفاسير؛ مقاربة في البناء النظري لمعيار التصنيف.

المطلب الثاني: تصنيف التفاسير؛ مقاربة تطبيقية.

وبيانهما في السطور التالية.

تمهيد:

مثّل تصنيفُ التفاسير مشغلًا بارزًا خاصّة في الدرس الاستشراقي المعاصر، وفي ضوء الانتباه لمنهجية التصنيف وأهمية قيامها على معايير منهجية منضبطة =فقد اجتهد بعض الدارسين من المستشرقين في التنظير لبعض المحدّدات والاعتبارات المنهجية لتصنيف التفاسير بطريقة معيارية مدقّقة، وفي هذا التمهيد سنحاول النظر في خلاصة هذا التنظير وهذه الاعتبارات التي أثارها، ونبيّن الموقف منها، وفيما يلي بيان ذلك.

من بين أبرز المحاولات النظرية التي وقفنا عليها في تقديم اعتبارات لتصنيف التفاسير معياريًّا هي ما طرحته (يوهانا بنك)[1]، في بحثها: «التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السُّنّية المعاصرة؛ نحو تصنيف لتفاسير القرآن من العالم العربي وإندونيسيا وتركيا»[2].

---

(١) باحثة ألمانية، أستاذ الدراسات الإسلامية وتاريخ الإسلام في جامعة فرايبورج. حاصلة على الماجستير من جامعة بون، والدكتوراه من الجامعة نفسها حول المجتمعات الدينية في مصر. عملت كأستاذة زائرة في عدد من الجامعات، وتتركز اهتماماتها في التفسير الحديث والمعاصر للقرآن، وكذلك ترجمات القرآن. من كتبها في هذا السياق: التفسير السنّي في العالم الإسلامي الحديث، التقاليد الأكاديمية، الجمهورية والمصالح الوطنية. نقلتُ هذا التعريف بيوهانا عن ترجمة بحثها الآتي عرضه والكلام عليه.

(٢) هذا البحث من ترجمة الدكتور: حسام صبري، وهو منشور على قسم الترجمات بموقع تفسير للدراسات القرآنية تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/translation/40

ويقوم اشتغال يوهانا بصورة أكثر دقّة على تصنيف التفاسير في ضوء ظهور الدولة القومية الحديثة ومعرفة أثر ذلك في ظهور ملامح خاصّة للتفسير، حيث بيّنت أن الهدف من بحثها: «ليس تحديد فئة مميزة من التفسير بطريقة ما (حديثة) أو مختلفة عن الجهود السابقة، وإنما إلقاء نظرة شاملة على آليات تأليف التفسير في ظلّ ظروف الدولة القومية الحديثة، دون حصر الاهتمام البحثي في مسلك محدّد من مسالك التفسير، سواء كان إصلاحيًّا أو إسلاميًّا»[1]، ومن أجل ذلك ذكرَت الباحثة أنها طالعَتْ «تفاسير القرآن بثلاث لغات، وهي: العربية، والإندونيسية، والتركية»[2]. وقد اقتصر بحثها على التفاسير السُّنّية التي أُلِّفت في الفترة (١٩٦٧-٢٠٠٤)، وبعد استبعاد ما هو خارج عن حدود بحثها من تآليف اهتمّت ببيان الغريب ونحوه ولم تكن تفسيرًا متكاملًا =صَفَا لديها أحد عشر تفسيرًا[3]؛ أربعة منها من مصر[4]، واثنان من سوريا[1]، وثلاثة من إندونيسيا[2]، واثنان من تركيا[3].

(١) التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٧-٨).

(٢) التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٨).

(٣) ذكرت الباحثة أنها أخرجت تفسير الطاهر بن عاشور نظرًا لأن مؤلفه «ينتمي لجيل مختلف من المفسرين على خلاف باقي العلماء الذين جرى تناولهم في هذا البحث». التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، حاشية (ص٨).

(٤) وهي: «زهرة التفاسير» لمحمد أبو زهرة، «التفسير الوسيط» لسيد طنطاوي، «التفسير الوسيط للقرآن الكريم» من إعداد نخبة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية، «تفسير الشعراوي».

وقد بَيَّنَتِ الباحثة إشكال التصنيف الجغرافي تبعًا للدول، حيث ذكرت أنه: «لا يفيد في أغراض التحليل، حيث تنطوي هذه الطريقة على خطر المغالاة في التركيز أو حتى إبراز الاختلافات الإقليمية مع غضّ الطرف على السمات المميزة التي تتجاوز الحدود الوطنية واللغوية»[٤]، ومن ثم نزعت لاقتراح «تصنيفات بديلة محتملة، بدءًا بتصنيف أساسي يستند إلى الميزات الواضحة للتفاسير، مرورًا بأنماط التصانيف التي لا يمكن اشتقاقها إلّا من خلال التحليل الدقيق لأساليب ومحتويات التفاسير»[٥].

وبعد أن قسمت التفاسير لثلاثة تصنيفات؛ وهي: تفاسير أفراد، تفاسير مؤسّسات، تفاسير مُيَسَّرة. وقامت كذلك بتحليل تعاطي التفاسير مع الآية (١١١) من سورة التوبة، وتفسير كلمة (السائحون) في الآية (١١٢) بعدها،

=

(١) وهما: «الأساس في التفسير» لسعيد حوّى، «التفسير المنير» لوهبة الزحيلي.

(٢) وهي: «تفسير الأزهر» للحاج عبد الملك عبد الكريم أمر الله، المعروف بـ(حامكا) وتسمية التفسير بالأزهر -كما ذكرت يوهانا- هي نسبة لأحد مساجد جاكرتا الذي كان مركزًا لنشاط المؤلف، «القرآن الكريم» من إعداد وزارة الشؤون الدينية بإندونيسيا، «المصباح» لمحمد قريش شهاب.

(٣) وهما: التفسير الذي أصدره سليمان أتيش، والتفسير الذي أصدرته الشؤون الدينية التركية وأعدّه مجموعة من المؤلفين.

(٤) التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٢٢).

(٥) التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٢٢).

ومحاولة استخراج آليات التأويل المعتمدة في التفاسير = اقترحت الباحثة نظريًّا إمكانية تصنيف التفاسير معياريًّا بطريقتين[1]:

الأولى: التصنيف بحسب الأهداف التي يتغيّاها المؤلِّفون.

الثانية: التصنيف بحسب طبيعة المناهج المتحكّمة في النتاج التفسيري.

وما ذكرته الباحثة من إشكال التصنيف الجغرافي وخطورة الاعتماد عليه وحده يبدو ظاهرًا؛ كون التصنيف الجغرافي تصنيفًا شكليًّا في نهاية الأمر يستفاد منه في بعض المناحي الفنية كمعرفة توزّع التفاسير على البلدان والمناطق الأكثر ثراء في التأليف التفسيري... إلخ، ولكنه لا يقدّم شيئًا فيما يتعلّق بالتفسير ذاته داخل المؤلفات والاقتراب منه، فالتفسير عِلْم يرتكز على بنى معرفية وأدوات منهجية وغير ذلك مما لا يفيد في فهمه في المصنّفات مجرد معرفة البلدان التي تنتمي إليها، والجغرافيا التي تنتسب إليها.

---

(١) يراجع: التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٤٨، ص٥٢). وقد احترزت الباحثة من تعميم هاتين الطريقتين على سائر التفاسير، فقال: «ولا بد من فهم جميع التصنيفات التي وردت في هذا البحث بوصفها مجرد أدوات تحليلية قد تكون عاملًا مساعدًا لمزيد من الدراسة حول هذا الأمر، وليس باعتبارها تصنيفات نهائية من المسلّمات التي تصف بشكلٍ لا لبس فيه أي وكلّ تفسير من التفاسير المعاصرة للقرآن الموجودة على وجه الأرض. فهناك بعض التصنيفات المختلطة والاستطرادات في نواحٍ معيّنة، كما أن هناك أيضًا أنواعًا من تفاسير القرآن لم تكن جزءًا من النماذج المدروسة هنا، وبالتالي قد لا يتسنّى وصفها كما ينبغي باستخدام التصنيفات الوارد ذكرها في هذا البحث». التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السنية المعاصرة، (ص٤٨).

وأمّا تصنيف التفاسير بحسب أهداف المفسرين فهو سائغٌ منهجيًّا في عملية التصنيف، فضلًا عن إفاداته الظاهرة في الاقتراب من التفاسير وفهم النتاج التفسيري وتنوعاته وأطيافه، إلّا أن إشكال الاعتماد عليه يكمن ربما في تداخل الأهداف بين المصنِّفين وصعوبة مَيْز أهداف فارقة بين كثير من التصانيف لا سيما التراثية، فضلًا عن توارد العديد من المؤلفات أحيانًا على أهداف مشتركة مع الاختلاف والتفاوت في التطبيق بينهم ما يؤذِن بحدوث خلط بين التصانيف ويحُول دون استكشاف التباينات الحقيقية بينها.

وفيما يتعلّق بتصنيف التفاسير تبعًا للمناهج المتحكّمة في إنتاج مادتها، فإن هذا النمط من التصنيف ظاهر الوجاهة منهجيًّا ومعياريًّا في تصنيف التفاسير، وله أهمية كبيرة جدًّا في النظر لمدونة التفسير وفهمها على صُعُد كثيرة، ولكنه غاية بعيدة جدًّا في ضوء الواقع الحالي لمدونة التفسير؛ فالتفسير رغم كثرة مصنفاته التطبيقية إلّا أن جانبه النظري لم يتوفّر الدارسون على تحريره عبر التاريخ؛ ومن ثم بقي التفسير «عريًا من أيّ سياج نظري نقدي له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقنِّنه ويقعِّده»[1].

(١) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (ص١٩٤). ويراجع كذلك في بيان ضعف البناء النظري للتفسير: التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقديّة لمنهجية الحكم بالقاعدية، محمد صالح سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الأولى: ١٤٤١هـ-٢٠١٩م، (ص١٠٠) وما بعدها.

ولا شك أن تطاول الزمان بهذا الإشكال يؤكّد على ضعف العناية بالبُعد القاعدي في كتب التفسير واستخراجه وإلّا لما كان لهذا الإشكال وجهٌ سائغٌ، كما أن الإحاطة بمنهج المؤلف في أحد الميادين المعرفية كالتفسير مهمّة شديدة المشقّة؛ لما تتطلبه من سَبْرِ البُعْد القاعدي للمفسّر في التعامل مع أدوات التفسير وكيفيات توظيفها عنده والنسق القاعدي الحاكم لذلك، وهو أمرٌ يحتاج في ضبطه إلى مجاوزة الطريقة السطحية التي يجري اتباعها في التآليف في مناهج التفسير في الدرس المعاصر، والتي تقوم على وصف بعض المعالم العامّة في التآليف؛ ولذا قال الدكتور فريد الأنصاري في رؤيته لبناء أصول التفسير: «والشرط في ذلك ألّا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية المستعملة لديه فحسب؛ كتوظيفه للّغة مثلًا، والشعر، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي... إلخ؛ فهذا مطلوب، نعم، ولكن لا بد من تعميق العمل بأن تستنبط القواعد المعتمدة لديه في عملية الفهم والتأويل والتوجيه، وكذا الضوابط والمقاصد المتحكّمة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع، في ذلك، وكذا الكلي والجزئي، والثابت والمتغير، والشرط والركن... إلخ، ثم حالات التقديم والتأخير لهذه الأدوات أو حالات الإعمال والإهمال لها عند التعارض، وضوابط هذه وتلك، في كلّ حال، إلى غير ذلك مما يسهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقًّا! إذ استخراج المناهج واستنباطها بهذه الصورة يعتبر خطوة مهمّة في بناء وتركيب

علم أصول التفسير باعتباره نظرية متكاملة الأطراف؛ وذلك بقيام دراسات وبحوث أخرى تجمع كلّ ذلك وتركّبه تركيبًا ينسق بين أجزائه من حيث وظائفها التفسيرية للخروج بكليات محكمة تقنّن التفسير وتضبطه»[1].

ويقول الدكتور مولاي عمر حماد معلقًا على الدراسات التاريخية في التفسير واتجاهاته وكتب مناهج المفسرين: «أمّا الدراسات التأريخية فأغلبها ملاحظات عامّة لا تقوم على استقراء ولا إحصاء، ومثلها كُتُب مناهج المفسّرين؛ فغالبًا ما تتشكّل مادتها من موقف المفسّر المدروس من جملة من القضايا دون أن ترقى إلى درجة تقديم تصوّر نظري مركّب للعملية التفسيرية عنده»[2].

ومن هاهنا فإنّ تصنيف التفاسير تبعًا لمناهجها وبناها القاعدية وإن وفّر معيارية ظاهرة لعملية التصنيف، إلا أنه يعدّ خطوة يتعذّر القيام بها، ولا يزال بيننا وبينها مفاوز كثيرة.

وجدير بالنظر أن أحد التآليف الغربيّة قد صدر مؤخرًا بعنوان: «أهداف كتب التفسير ومناهجها وسياقاتها؛ القرون: الثاني/ الثامن = التاسع/ الخامس عشر»،

(١) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، دار السلام، ط: الثانية: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (ص١٩٥-١٩٦). وضرب الدكتور فريد مثالًا في الحاشية بكتاب (التفسير والمفسرون) للذهبي باعتباره الكتاب الذي تأثّرت به بحوث كثيرة في مناهج المفسرين فجاء طرحها ضعيفًا في بناء الجانب النظري للتفسير.

(٢) علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مؤسسة البحوث والدراسات (مبدع)، المغرب- دار السلام- القاهرة، ط: الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (ص٢٥).

وهذا الكتاب هو جملة بحوث لعدد من الباحثين الغربيين، وقد خرج بتحرير كارين باور، وقد قامت باور في مقدمتها التحريرية للكتاب باقتراح تصنيف للتفاسير وفقًا لعدد من الأمور: المنشأ الجغرافي- الفكري، الشبكات البشرية (القرابة، المعلم/ الطالب، المدرسة)، المصطلحات، نُظُم الهرمنيوطيقا.

والناظر في الموقف من هذه التصنيفات التي اقترحتها باور يجده مقاربًا بصورة عامة لما ذكرناه قبل من الكلام على تصنيفات يوهانا؛ فأمّا التصنيف الجغرافي والتصنيف تبعًا للشبكات البشرية فهو تصنيف شكلي ولا يفيد كثيرًا في فهم الظواهر قيد التصنيف، وأمّا التصنيف تبعًا للمصطلحات ونظم الهرمنيوطيقا فيدخل بصورة عامة ضمن التصنيفات تبعًا للمناهج التفسيرية، وقد بيّنا الموقف منها قبل؛ من صعوبة إمكانها في ضوء واقع مدونة التفسير وحاجة مناهجها لاستخراج وتحرير أولًا.

على أننا ننبه هاهنا أننا لم نتمكّن من مطالعة الكتاب والنظر فيما طرحته كارين باور بشكلٍ متكاملٍ، ولكننا وقفنا عليه وعلى طرح باور فقط من خلال عرض تعريفي متميّز تعرض لبيان محتويات الكتاب والتعليق عليه والذي قامت به الباحثة أولريكا مارتنسون[1].

(١) هذا العرض قد ترجمته: هدى النمر، وهو منشور على قسم الترجمات بموقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/translation/33

إننا ومن خلال ما سبق وفي ضوء ما أظهرته مناقشة المسالك النظرية المطروحة لتصنيف التفاسير قَبْل؛ من شكلية بعضها وقلّة أهميته في فهم النتاج التفسيري كالتصنيفات الجغرافية والشبكات البشرية، وصعوبة القيام ببعضها مما قد يوفّر معيارية للتصنيف ويمكّن من الاقتراب من التفاسير كالتصنيف تبعًا للمناهج والأهداف =فإن القيام بتصنيف معياري للتفاسير يفيد في حسن الاقتراب من هذه التفاسير والتعرّف عليها يبدو مسألة صعبة وتحتاج لتأمّل مدقق في طبيعة المعيار الذي يمكن أن ترتد إليه، وفيما يلي نحاول تقديم مقاربة في هذا الصدد، وبيانها في السطور التالية.

المطلب الأول: تصنيف التفاسير؛ مقاربة في البناء النظري لمعيار التصنيف:

إنّ الناظر في مدونة التفسير يلحظ أن بها عددًا كبيرًا جدًّا من التفاسير القديمة والحديثة، والتي تتفاوت في مادتها ومعلوماتها، وتتنوّع في أغراضها ومقاصدها، فيجري تقسيمها وتصنيفها إلى اتجاهات وألوان متعدّدة؛ فمنها الأدبي والبلاغي والنحوي والفقهي والمقاصدي... إلخ، تلك التقاسيم التي يجري ميزها تبعًا لما يغلب على طبيعة مادة هذه المصنفات.

وهذه المدونة التفسيرية الكبيرة والواسعة هي مدونة تطبيقيّة بامتياز تقوم مصنفاتها -مهما تنوّعت مادتها ومعلوماتها بحسب تنوّع أغراضها ونظرتها للتفسير كما سيأتي- على خدمة غرضٍ رئيسٍ وهو محاولة تفسير القرآن الكريم وشرحه وبيان آياته... إلخ؛ ومن ثمّ فإنها بهذه الصورة -شديدة التنوّع والتفاوت- تبدو مرهقة جدًّا في محاولة تصنيفها؛ ذلك أن الناظر لهذه المدونة التفسيرية والراغب في إيجاد مرتكز منهجي لعملية التصنيف يتكلّم على المؤلفات من خلاله فإنه يجدها جميعًا كتب تفسير ويجمعها غرض التفسير ذاته؛ ولذا فإنه يقف أمامها متحيّرًا جدًّا في معرفة المعيار الذي يرجع إليه منطلق التصنيف.

إنّ عملية التصنيف للنتاج العلمي تحتاج إلى معيار ثابت ومحدّد حتى لا يقع خللٌ في التعامل مع التصنيف كما مرّ في قراءتنا لمحاولة الذهبي؛ وكيف أنه نزع تارة للنظر في الألوان الغالبة للمادة التفسيرية داخل التآليف، وتارة نظر

للانتماءات العقدية أو الألوان المذهبية للمؤلِّفين؛ مما جعل محاولته لا يكون لها معيار مطرد في التعاطي مع التصنيف، فضلًا عمّا تحويه من إشكالات عديدة في التعامل مع النتاج التفسيري والنظر إليه.

وإن الناظر في مسألة تصنيف التفاسير في ضوء وضعيتها التي ذكرنا يجد أن بناء معيار منهجي ثابت لهذا التصنيف للتفاسير =يرتد عند التأمل لأمر التفسير ذاته؛ إِذْ هذا التفسير هو الإطار العام لمضامين سائر التآليف في مدونة التفسير باعتبارها كتب تفسير بالأساس، وبالتالي فإننا متى اعتمدنا التفسير ذاته وتأمّلنا حيثيّة هذا العلم عند النظر في مسألة التصنيف =أمكننا الإمساك بطرف الخيط الذي يفضي إلى بناء معيار منهجي مطّرد لتصنيف التفاسير.

إنّ لكلّ علم حيثية يجري من خلالها تناول مادته، وهذه الحيثية من المفترض أنها بمثابة الهاجس الرئيس وراء سائر ركام المادة في دائرة التآليف والحاكم على نسق توظيف هذه المادة، وبالتالي فمتى تأملنا في حيثية التفسير أمكننا فهم طبيعة الهاجس المعرفي الذي يكمن خلف مادته، وبالتالي يمكن لنا فهم المعطَى الرئيس للعملية التفسيرية، والذي من أجل الوصول إليه يأتي المصنِّفون في التفسير بموارد ومواد مختلفة حتى يتمكنوا من تحصيله وتحريره، وغير ذلك من الأغراض، وجعل هذا المعطى بمثابة معيار مؤسّس لعلمية التصنيف بحيث ننظر في وضعية هذه التصانيف في ضوء هذا المعطى وكيفية ارتباطها به.

حيثيّة التفسير:

تعددت أقوال العلماء في تعريف التفسير، وكثرت أقوالهم في بيان ماهيته، وفيما يلي بيان لأبرزها:

- عَرَّفَهُ أبو حيان بقوله: «التفسيرُ: علم يُبْحَث فيه عن كيفيةِ النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامِها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحْمَل عليها حالة التركيب، وتَتِمَّات ذلك»[1].

- وقال الزركشي: «التفسيرُ علم يُعْرَف به فهْمُ كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ»[2].

- وعرَّفَه مرة أخرى فقال: «هو علمُ نزول الآية، وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مَكِيِّها ومدَنِيِّها، ومُحكَمِها ومُتشابِهِها، وناسِخِها ومَنسوخِها، وخَاصِّها وعامِّها، ومُطلَقِها ومُقَيَّدِها، ومُجمَلِها ومُفَسَّرِها، وزاد فيها قومٌ فقالوا: عِلمُ حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعِبَرِها وأمثالها»[3].

---

(١) البحر المحيط، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط: ١٤٢٠هـ، (١/ ٢٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١، (١/ ١٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٤٨).

- وقال الكافِيجي: «وأمّا التفسير في العُرفِ، فهو كشفُ معاني القرآن، وبيانُ المراد»[1].

- ورجح الدكتور مساعد الطيار أنه: «بيان معاني القرآن»[2].

وإن الناظر في تعريفات التفسير يلحظ أن هذا المصطلح يكتنف مفهومَه خلافٌ ظاهر بَيْن قاصِرٍ لهذا المفهوم على تبيين المعاني وكشفها، كما نجده عند الكافيجي والدكتور مساعد. وبين موسِّعٍ له ليشمل أمورًا أخرى؛ كاستخراج الأحكام والحِكَم... إلخ، كما نجده عند أبي حيان والزركشي.

والمتأمل في كتب التفسير يجد صدى هذا الخلاف المفهومي في التفسير ظاهرًا فيها؛ فهذه المصنفات بعضها يقتصر في مضمونه على المعنى بصورة عامة دون توسُّع؛ كما الحال عند الطبري وابن عطية والنكت والعيون وزاد المسير مثلًا[3]، وبعضها يزيد على ذلك أمورًا يتفاوت المفسرون في سعتها ومدى اعتبارهم لما يدخل منه في دائرة التفسير وما لا يدخل.

---

(١) التيسير في قواعد علم التفسير، ت: المطرودي، دار القلم-دار الرفاعي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (ص١٢٤، ١٢٥).

(٢) يراجع: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، (ص٥١) وما بعدها.

(٣) يراجع: جامع البيان للطبري؛ قراءة في أسباب مركزيته في التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/article/5139

وفي ضوء تعريفات التفسير السالفة وواقع مادة التفسير في المؤلفات يمكننا أن نقول بأن مكونات التفسير تتمثّل بوجه عام في دائرتين رئيستين:

الدائرة الأولى: بيان المعنى وضبطه.

الدائرة الثانية: استخراج الهدايات واستنباط الأحكام والحِكَم وذكر المواعظ... إلخ.

ويلاحظ هاهنا أمران:

الأول: يمثّل المعنى التفسيري ذاته أحد نقاط الخلاف في مدونة التفسير؛ فهناك المعنى اللغوي، والمعنى المراد/ السياقي، والمعنى غير المراد أصالة من النصّ (مسلك الإشارات)[1]، إلا أن هذا الخلاف غير مؤثر فيما نحن بصدده من اعتبار وجود دائرة متمايزة في مادة التفاسير تتمثّل في الاشتغال بالمعنى.

الثاني: ليست هاتان الدائرتان منفصلتين، اللهم إلّا عند مَن يقصر مفهوم التفسير على بيان المعنى ويرى عدم مجاوزة التفسير لذلك الغرض، وإلّا فمَن يرون سعة المفهوم فإنهم يعتبرون في مكوناته مرحلة بيان المعنى ولكن مضافًا إليها عدد آخر من الأمور التي يتفاوتون فيها أيضًا سعةً وضيقًا.

(١) يراجع: تفسير السلف، الأهمية والضرورة؛ قراءة في أسباب أهمية تفسير السلف، وكيفية توظيفه في حلّ إشكالات التفسير، خليل محمود اليماني، وهي مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/article/5274.

ونحن متى نظرنا للتفسير وعلاقته بالفنون الأخرى من خلال هاتين الدائرتين فيمكننا أن نلحظ بوضوح أن التفسير تبعًا للدائرة الأولى ستكون حيثيته المميزة له في خارطة الفنون هي توضيح المعنى، وأما في الدائرة الثانية فستتداخل معنا في بعضها بصورة بيّنة حيثيات العديد من الفنون الأخرى، لا سيما الفقه والأصول، ويتعذر علينا القبض بوضوح على حيثية متميزة للتفسير؛ من هاهنا فإن حيثية التفسير يجب أن تقوم على هذه الدائرة؛ لأن حيثيات العلوم تقوم على القدر المفارق للفنّ عن غيره كما حررناه مفصلًا في غير هذا الموضع[1].

وإذا كانت حيثية التفسير وطبيعة مادته في تآليف هي ما ذكرنا، فكيف يمكننا وضع معيار منهجي لتصنيف التفاسير في ضوء ذلك؟!

(١) يراجع: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

المعنى التفسيري كمعيار لتصنيف التفاسير:

إنّ الناظر في تعريفات التفسير وواقع مادة التفسير في التآليف التفسيرية يجد أن المعنى التفسيري يمثّل بؤرة مشتركة ونقطة التقاء مركزية؛ فالتفاسير وإن تفاوتت في رؤيتها للتفسير تفاوتًا ظاهرًا، ولكنها لا تخرج في نهاية الأمر عن الدائرتين اللتين ذكرنا، وهاتان الدائرتان يمثل المعنى التفسيري نقطة التقاطع والالتقاء بينهما بغضّ النظر عن الخلاف الحاصل في مفهوم المعنى ذاته، وهو ما يمكننا من وضع معيار منهجي للتصنيف يتمثّل في موقف التآليف من المعنى التفسيري ذاته، سواء أكان اقتصارًا على بيانه أو توسعًا فيما وراء ذلك من استنباط الأحكام والحِكم...إلخ.

وصحيح أن حدود المعنى من المسائل الشائكة، وبالتالي قد يكون الحكمُ بما هو وارد في سبيل تقرير المعنى وما هو خارج عنه في التآليف مثارَ إشكال في مَوْضَعَةِ التآليف في ضوء معيار المعنى، ويحتاج المعيار من أجل القيام بهذه المَوْضَعَة لمعايير أخرى، إلا أن تمايز دائرة المعنى التفسيري والزيادات المقطوع بخروجها عن هذه الدائرة هو أمر ملحوظ جدًّا في العديد من التآليف، ما يجعل التصنيف وفقًا لمعيار المعنى يظلّ أمرًا ممكنًا جدًّا إزاء العديد من التفاسير، وهو ما يكفي لإثبات نجاعة المعيار بصورة عامة وكفاءته المنهجية كمرتكز لعملية التصنيف، وأما بعض التفاسير التي تلتبس مَوْضَعَتها في ضوء المعيار ويتعذّر القطع في المساحة التي سنضعها إزاءه مما سيأتي بيانه، فإن هذا

لا يشغّب على كفاءة المعيار ذاته بقدرِ ما يتّصل بتنزيله على بعض التصانيف وحاجته لشروط أخرى حتى تكون مَوْضَعَة بعض التصانيف وفقًا له أكثر دقّة، وحاجة معيار التصنيف لمثل ذلك إزاء بعض التآليف هو أمر وارد ومتوقّع جدًّا في كلّ محاولة تصنيف للنتاج العلمي.

إنّ قيام معيار التصنيف للتفاسير على اعتبار المعنى التفسيري ذاته يوفّر لعملية التصنيف انضباطًا منهجيًّا ظاهرًا؛ إِذْ يصبح للتصنيف معيار موحد يُنظر من خلاله لسائر التآليف ويجري تقسيمها تبعًا لهذا المعيار ويُتكلّم عليها من حيث طبيعة اتصالها به؛ فالمعنى التفسيري يمثّل بؤرة مشتركة في مفهوم التفسير وفي واقع مادته في المؤلفات، ما يجعل عملية التصنيف وفقًا له تتجاوز إشكالية اختلاف المفهوم والمضامين والألوان المذهبية والعقدية؛ فَبِغَضّ النظر عن تفاوت مادة التفاسير نظرًا لاختلافها في مفهوم التفسير، وكذا اختلاف الانتماء العقدي والمذهبي للمؤلفين =إلّا أنه من الممكن مَيْز سائر التفاسير وترتيبها في ضوء مادتها بصورة منهجية منضبطة؛ تبعًا لموقفها من المعنى التفسيري وطبيعة ارتباطها به والكلام عليها في ضوء هذا الموقف، كما أن الحديث عن التفاسير قيد التصنيف سيكون مرتبطًا بالمعيار الموضوع للتصنيف فقط وبيان موقف التفسير إزاءه لا غير.

إننا من خلال اعتبار المعنى التفسيري مرتكزًا لتصنيف التفاسير =يمكننا ليس فقط أن نتجاوز الإشكال المنهجي الذي مَرّ معنا في تقسيمات الذهبي من

عدم وحدة معيار التصنيف في هذه التقاسيم والنزع لتقسيمها بصور مختلفة تورث عملية التصنيف إشكالات كثيرة، ولكن أيضًا يمكن لهذا المعيار أن يوفّر لنا جملة مزايا غاية في الأهمية لعملية التصنيف، ويدفع بهذه العملية لأن تحقّق العديد من غاياتها المعرفية والعلمية بصورة ظاهرة، بخلاف التصنيفات الأخرى التي جرى نقدها فيما سبق؛ وأبرز هذه المزايا ما يلي:

أولًا: استكشاف طبيعة الاشتغال العلمي للتفاسير في مدونة التفاسير:

إنّ التفسير عِلْم ضمن العلوم، وبالتالي فمن المفترض أن من يتصدى للكتابة فيه فإنه يصدر عن نسق اشتغال علمي خاصّ، ويُراكِم معرفة في التخصّص وفقًا لإشكالات معيّنة ينتهض لمعالجتها، وفجوات خاصّة يسعى لردمها ومجاوزتها، ما يجعل عملية الكتابة في التفسير عملًا علميًّا في ذاته تكمن خلفها هواجس ومشاغل بحثية وإشكالات معرفية سيطرت على المصنفين فكتبوا ما كتبوا، ومن هاهنا فإن مِن أعظمِ فوائد التصنيف أنه يمكِّن من إبرازِ هذه المشاغل العلمية للتفاسير، والتي تبيّن طبيعة الفروق والتوجهات بينها في خدمة الفنّ، بحيث يتبصر المرء عبر التصنيف بطبيعة المسارات المعرفية التي وُلِدت في مسار العلم والتآليف المندرجة في كلّ مسار وتاريخها ومعرفة أيّ المسارات بحاجة لتتميم وتكميل، وغير ذلك.

وإن اعتبار المعنى التفسيري أساسًا لعملية التصنيف يفتح الباب واسعًا لتأمّل طبيعة المشاغل العلمية للتفاسير بصورة ظاهرة؛ فيمكننا من خلال ذلك التعرّف على التفاسير التي اشتغلت بالمعنى التفسيري والتفاسير التي لم تشتغل به ومعرفة التوجّهات العلمية في كلّ اتجاه؛ فالتفاسير التي لم تنشغل بالمعنى يمكن النظر لأغراضها ويجري تقسيمها بحسب هذه الأغراض، وأمّا التفاسير التي اهتمت بالمعنى فيمكننا التعرّف منها على التفاسير الجامعة للمعنى، والتي تنقسم بحسب مقاصدها إلى أقسام بَيْن من يجمع المأثور فقط ومن يزيد عليه، وكذلك التعرّف على التفاسير التي جنحت للموازنة بين المعاني ودرجات هذه الموازنة، كما يمكننا أيضًا مَوْضَعة التفاسير التي اهتمت بالمعنى وزادت عليه أغراضًا أخرى.

إننا في ضوء ذلك نستطيع بناء خارطة التوجهات العلمية للتفاسير بصورة ظاهرة في جانب هو بمثابة الأصل في الممارسة التفسيرية وهو المعنى التفسيري كما سيأتي، ما يفتح الباب البحثي لدراسة هذه التوجهات ومعرفة أسباب قيامها والتأريخ لها ومعرفة مساحات التمايز بين التفاسير في كلّ مسار... إلخ، وذلك بخلاف تصنيف التفاسير إلى مأثور ورأي، ورأي جائز وغير جائز، والذي لا تبرز معه طبيعة هذه المشاغل ولا معرفة التوجهات الحقيقية للتفاسير، والتي تقوم على إشكالات معرفية في التخصّص كانت دافعًا لكلّ مفسّر وراء كتابته في التفسير.

ثانيًا: بناء خرائط الأوزان النوعية للتفاسير:

إنّ الناظر في مدونة التفسير يلحظ أن بها عددًا كبيرًا جدًّا من التفاسير القديمة والحديثة والتي تتفاوت في مادتها ومعلوماتها، وتتنوّع في أغراضها ومقاصدها... إلخ.

وهذه المدونة التفسيرية الكبيرة والواسعة هي مدونة تطبيقية بامتياز تقوم مصنفاتها على خدمة غرض رئيس وهو محاولة تفسير القرآن الكريم وشرحه وبيان آياته... إلخ كما بيّنّا؛ ومن ثم فإنها بهذه الصورة -شديدة التنوع والتفاوت- تبدو معضلة في معرفة الضابط الذي يرجع إليه في المفاضلة بيها، وفي فهم الأسباب التي تجعل أيّها أحرى بالتقديم في فنّ التفسير وأكثرها نفعًا من غيره، وكذا المعايير التي تحدّد أيّها الأكثر نوعيّة في خدمة التفسير وأيّها ليس كذلك، وأيضًا المحدّدات المنهجية لاعتبار أيّ مسارات بعض التصانيف هي أَوْلى وأثمن من غيرها... إلى آخر تلك التساؤلات التي لا تخفى أهميتها في بيان حقيقة الأوزان العلمية للتآليف في مدونة التفسير ومعرفة القيمة النوعية لكلّ مؤلف منها.

وكما كان بناء مرتكز التصنيف نابعًا من مفهوم التفسير، فكذلك الحال -كما حررناه في موضع آخر- مع بناء معيار التفاضل بين كتب التفسير، والذي لا يتأتّى تحريره إلّا «من خلال النظر في التفسير ذاته وتأمّل دوائره ومكوناته، خاصّة وأنه غرضها الرئيس الذي تنتصب من أجله كما مَرّ، بحيث يظهر لدينا

-بعد ذلك ومن خلال دراسة هذه المكونات والمراحل- أيّها أكثر أولوية وأعظم أثرًا من غيرها، ومن ثم يمكن تأسيس معيار التفاضل بين كتب التفسير تبعًا لها»[1].

وإنّ الناظر في مكونات التفسير التي سبق وأشرنا إليها يظهر له سريعًا أن المعنى التفسيري لا يمثّل فقط بؤرة مشتركة في مفهوم التفسير، ولكنه يمثّل صُلْب التفسير على الحقيقة ونقطة ارتكاز رئيسة فيه، وهو أمرٌ يظهر بوضوح من النظر في المكونات والدوائر السابقة المشكِّلة لمفهوم التفسير، وما تظهره بأدنى تأمّل من أن بيان المعنى يعدُّ ركيزة رئيسة تتوقّف عليها سائر المكونات التي تأتي في الدائرة الثانية مما يدخله موسِّعةُ المفهوم؛ إِذْ «لا يمكن الانطلاق إلى تأسيس أيّ فائدة أو قياس أو استنباط حكم أو تقرير مسألة... إلخ، دون تقرير المعنى وتحريره؛ إذ المعنى هو أساس ذلك ورأسه وقاعدته ومنطلقه، فإذا تم بيانه أمكن الانطلاق منه إلى ما بعده، وما لم يتم بيانه فلا يمكن الوصول إلى شيء بعده»[2].

(١) معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/article/5110 .

(٢) مفهوم التفسير بين صلب التفسير وتوابعه، محمد صالح سليمان، ضمن بحوث: «بناء علم أصول التفسير؛ الواقع والآفاق»، والذي عقد بالمغرب بمدينة فاس عام ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، (ص١٠).

وذلك ظاهر جدًّا؛ فبدون بيان المعنى وضبطه بأيّ صورة من الصورة لا يمكن الخطو إلى ما وراءه من استخراج اللطائف والأحكام والهدايات... إلخ، مما لا يتبدّى إلّا بعد تمثّل معنى معيّن في الآية محلّ التفسير؛ ومن ثم فإن الدائرة الثانية في مفهوم التفسير مهما تشعّبت دوائرها وكثرت إلّا أنها مبنية في جذرها على بيان المعنى وتأتي تبعًا لها؛ ولذا يمكننا القطع بأن «**بيان المعاني هي بمثابة الأصل والأساس في المفهوم وأن ما زاد عنها من إضافات هي بمثابة التبع فيها**»[1].

ولا شك أننا في ضوء اعتبار المعنى التفسيري معيارًا لتصنيف التفاسير فإن قيامنا بهذا التصنيف يتيح لنا بيان خرائط التفاسير تبعًا للمعنى وموقفها منه بصورة دقيقة ومفصّلة، وهو ما يعين على لحظ التفاسير التي تشتغل على مرحلة المعنى تحديدًا بخلاف ما لا يقع اشتغاله في هذه الدائرة، وكذلك مَيْز اشتغال التفاسير في دائرة المعنى بين من يتصدى منها للجمع فقط وطبيعة هذا الجمع وحدوده، ومن يتصدى للموازنة والترجيح... إلخ من صور الاشتغال، وهو الأمر الذي يضع أيدينا على خارطة تبرز الأوزان النوعية للتفاسير، وبيان ما يتمتع منها بثقل ومركزية في مدونة التفسير لارتباطه باشتغال خاصّ في العمل

(١) معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني. يراجع ذات المقالة للتفصيل التطبيقي في بيان مركزية المعاني وأنها بمثابة صلب التفسير.

على مرحلة الصُّلْب في التفسير وهي بيان المعنى، وظاهر أن مثل هذه الخارطة لا يمكن الظفر بها حال تصنيف التفاسير وفقًا لما سبق من مأثور ورأي، تلكم الطريقة التي تقسّم التفاسير بصورة تعتمد على ظاهر صورة المادة لا غير، وهو ما لا يكتنز في طياته معيارًا منهجيًّا فارقًا من داخل رَحِمِ التفسير ذاته، وبالتالي لا يستطيع الناظر من خلاله للتفاسير فهم كبير شيء مؤثّر عن التفاسير التي يسردها في كلّ قسم، فضلًا عما يعمّيه على الناظر من فهم اشتغال التفاسير؛ كونه يضع التفاسير في كلّ قسم بصورة لا تبرز التباينات بينها، فمن يجمع المعنى بجوار من يوازن بين المعاني ويحرّر الراجح منها، وغير ذلك من الإشكالات التي سبقت الإشارة إليها.

ثالثًا: بناء مسارات بحثية رائدة في التفسير:

إنّ من أهم مزايا التصنيفات العلمية في الحقول المعرفية هو ما تثيره من اعتبارات ومعايير منهجية فارقة ومؤثرة في ممارسة التصنيف داخل المدونة التي يجري تصنيف التآليف فيها، والتي تفتح آفاقًا رائدة للبحث في المجال ذاته.

وفي ضوء اعتبار المعنى معيارًا للتصنيف وما ظهر معنا من مركزية المعنى وأنه بمثابة صلب التفسير على الحقيقة، فإنّ ذلك يدفع في شغل البحث بمرحلة المعنى في مدونة التفسير وتركيز الضوء عليها؛ تأريخًا لها وبيانًا لمراحل تطوّرها في التفاسير، وطبيعة المسارات التي انتظمتها، ومقدار التفاوت الحاصل في

الاشتغال عليها في التفاسير وتحرير الموقف منه، وكذلك بيان مقدار الإضافات التي حواها كلّ تفسير في هذا الجانب، وهو ما يُعِين على استكشاف المسارات العلمية لمدونة التفسير بصورة محرَّرة، وكذلك يفتح الباب واسعًا للتأصيل النظري للمعنى التفسيري عند كلّ مفسِّر ودراسة منهجه فيه وكيفياته عنده، وهو ما يقود بحث مناهج المفسّرين لآفاق استكشاف البعد القاعدي والمنهجي للتفاسير إزاء المعنى على نحو محرّر، ويُعين على بناء الجانب النظري للتفسير بصورة عامة والدفع به بقوة إلى الأمام.

وكذلك يُعين بصورة ظاهرة على دراسة إشكالات جذرية تتعلّق بالتفسير ومساره قلّما يُتعرض لها رغم عظيم أهميتها وانعكاساتها؛ كإشكالية المفهوم والاختلاف الحاصل فيه بين المصنِّفين وأسبابه، وكيفية التعامل مع هذه الإشكالية في الدراسات التطبيقية والنظرية حول التفسير، وكذا تحرير حيثية التفسير ذاته كفنّ، وبالتالي طبيعة المفهوم الواجب للتفسير في ضوء هذه الحيثية وحدود المعنى التفسيري، وكيفية التعامل مع مادة التفاسير وتقويمها وبناء محددات الحكم بأيّها أكثر اتساقًا مع حيثيّة التفسير وأيّها يمثّل خطأ من المصنِّف في إدراجه ضمن حدود التفسير؛ لظهور صعوبة أن تكون سائر هذه المضامين المتشعّبة وشديدة التفاوت في التفاسير ضمن إطار فنّ التفسير؛ إذ الفنون تكون لها حيثيات ضابطة تحكم نسق الممارسة فيها وإليها يرجع في

تحديد المضامين التطبيقية التي يمكن عدّها ضمن إطار الفنّ، وما يكون عارية فيه ولا يدخل في حدوده[1].

وأيضًا يُعين معيار المعنى على النظر في البِنْيَة المنهجية الحاكمة لإنتاج المعنى والتعامل معه نقدًا واختيارًا وترجيحًا ومساحات الالتقاء والافتراق فيها بين التفاسير، ودراسة هذه البنية ومعرفة صحيحها من ضعيفها، وهو الأمر الذي يسهم في إبعاد بناء الأحكام على مضامين التفسير على اعتبارات أيديولوجية لا غير؛ فالتفاسير التي لم ينتسب مؤلفوها إلى دائرة أهل السُّنّة يحتمل بصورة ظاهرة أن تكون قائمة في بنيتها التفسيرية على منطلقات عقديّة مشكلة تؤدي إلى وقوع أغلاط كثيرة في بعض المضامين التفسيرية، والتفاسير التي انتمى مؤلفوها لدائرة أهل السُّنّة يحتمل تأثّرهم بأصول مشكلة كذلك تفضي لأغلاط في المضامين التفسيرية، بَيْد أن اعتبار المعيار في التصنيف راجع للمعنى التفسيري، فإن هذا يجعل سائر التصانيف تندرج في ضوء اتصالها بالمعنى وطبيعته لا غير، ويكون الحكمُ على الإشكالات المضمونية في التفاسير -سواء التي انتسبت لأهل السُّنة أو لا- رهينَ دراسة هذه المضامين دراسة متكاملة، وكذا استكشاف

(١) حاولنا أن نقدّم عرضًا مجملًا لإشكالات التفسير وطرحًا لكيفية حلّها في مقالة مطوّلة بعنوان: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته. وهي مقالة منشورة على موقع تفسير.

البُعد المنهجي للتفاسير ذاتها، ثم تقييم هذا البُعد والحكم عليه وما تفرّع عنه، وبذلك يكون للفصل بين ما يكون مقبولًا وما يكون مردودًا من المضامين التفسيرية =نسقٌ علمي ومنهجي من داخل بنية التفسير ذاته، ولا يكون دائرًا تبعًا لأطر أيديولوجية عامة بدون إبانة حقيقية عن معايير وعلل القبول والردّ للمضامين والمحتويات.

إنّ قيام معيار التصنيف على المعنى -والذي يعتبر صلب العملية التفسيرية- يُعِين على بناء العديد من مسارات البحث الرائدة، والتي يمثّل الاشتغال بها اشتغالًا بقضايا جوهرية وعميقة في التفسير، ودفع البحوث في ساحة التفسير للحفر العملي المعمّق في قلب العِلْم، وهو ما ينعكس على الدرس التفسيري بفوائد عديدة.

وظاهر من خلال ما سبق الصلاحية المنهجية لاعتبار المعنى التفسيري معيارًا لتصنيف النتاج التفسيري في مدونة التفسير، وفيما يلي نحاول تقديم رؤية تطبيقية تبرز التنزيل العملي لهذا المعيار والقيام بمحاولة التصنيف للتفاسير من خلاله، ومحله في المطلب التالي.

المطلب الثاني: تصنيف التفاسير؛ محاولة تطبيقية:

تحرَّر معنا فيما سبق أن المعنى التفسيري هو المعيار الأنجع لتصنيف التفاسير، وسنحاول في هذا المطلب أن نقدّم رؤية تطبيقية عملية لتصنيف التفاسير في ضوء المعيار الذي طرحنا؛ زيادةً في تقرير هذا المعيار وبيانًا للصورة العملية التطبيقية لكيفية التصنيف من خلال هذا المعيار وما قد تتمخض عنه.

في ضوء المعيار الذي اقترحنا للتصنيف (وهو المعنى التفسيري)، فيمكننا أن نصنّف التفاسير إلى تصنيفين رئيسين؛ **أحدهما** يبيّن طبيعة وضعية المعنى في التفاسير من حيث الاقتصار أو الزيادة عليه. **وثانيهما** لبيان موقف التفاسير من المعنى وطبيعة اشتغالها العلمي المتصل به.

وقبل الشروع في ذلك يجدر التنبيه على أمرين:

أولًا: الغرض من هذا التصنيف ليس تصنيف التراث التفسيري ذاته والذي يحتاج إلى اشتغال بحثي خاصّ، وإنما فقط هو بيان جانب من صورة التنزيل العملي للتصنيف المعياري الذي نروم للتفاسير، وأثر هذا التصنيف ومزاياه في حسن الاقتراب من التفاسير، وبناء مسارات بحثية رائدة حولها.

ثانيًا: اقتصرنا في هذا التصنيف الذي سنقوم به على (٣٣) تفسيرًا، وقد راعينا في اختيارها أن تكون معبّرة فقط بصورة عامة عن معظم الفترات الزمنية للحصاد التفسيري، وكذا أن تكون شاملة لأشهر التفاسير، وأمر الشهرة نسبي

بطبيعة الحال وتختلف فيه وجهات النظر كما هو معلوم. وفيما يلي بيان بهذه التفاسير:

م	التفسير ومؤلفه	م	التفسير ومؤلفه
١	تفسير مقاتل (١٥٠).	٢	تفسير يحيى بن سلام (٢٠٠).
٣	جامع البيان عن تأويل آي القرآن =تفسير الطبري (٣١٠).	٤	تفسير ابن المنذر (٣١٩).
٥	تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧).	٦	تأويلات أهل السنة =تفسير الماتريدي (٣٣٣).
٧	الكشف والبيان عن تفسير القرآن =تفسير الثعلبي (٤٢٧).	٨	النكت والعيون =تفسير الماوردي (٤٥٠).
٩	معالم التنزيل في تفسير القرآن =تفسير البغوي (٥١٦).	١٠	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل =تفسير الزمخشري (٥٣٨).
١١	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز =تفسير ابن عطية (٥٤٢).	١٢	زاد المسير =تفسير ابن الجوزي (٥٧٩).

١٣	مفاتيح الغيب =تفسير الرازي (٦٠٦).	١٤	أحكام القرآن =تفسير القرطبي (٦٧١).
١٥	أنوار التنزيل وأسرار التأويل =تفسير البيضاوي (٦٨٥).	١٦	التسهيل لعلوم التنزيل =تفسير ابن جزي (٧٤١).
١٧	البحر المحيط =تفسير أبي حيان (٧٤٥).	١٨	تفسير القرآن العظيم =تفسير ابن كثير (٧٧٤).
١٩	جامع البيان في تفسير القرآن =تفسير الإيجي (٩٠٥).	٢٠	الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٩١١).
٢١	تفسير الجلالين (٩١١).	٢٢	روح المعاني =تفسير الآلوسي (١٢٧٠).
٢٣	تفسير المنار (١٣٥٤).	٢٤	تفسير المراغي (١٣٧١).
٢٥	تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان =تفسير السعدي (١٣٧٦).	٢٦	في ظلال القرآن =تفسير الظلال (١٣٨٥).
٢٧	التفسير القرآني للقرآن لعبد الكريم الخطيب (١٣٩٠).	٢٨	التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب

			المجيد» =تفسير ابن عاشور (١٣٩٣/ ١٩٧٣)
٢٩	التفسير الحديث [مرتب حسب النزول] لعزت دروزة (١٤٠٤/ ١٩٨٤).	٣٠	التفسير الوسيط لطنطاوي (١٤٣١/ ٢٠١٠).
٣١	التفسير المنير للزحيلي (١٤٣٦/ ٢٠١٥).	٣٢	صفوة التفاسير للصابوني.
٣٣	المختصر في التفسير[1].		

وفيما يلي نشرع في تصنيف هذه التفاسير تبعًا لمعيار المعنى التفسيري:

أولًا: تصنيف التفاسير في ضوء واقع حضور المعنى بداخلها:

تتفاوت مادة التفسير في داخل التصانيف التفسيرية تبعًا لرؤية هذه التفاسير لمفهوم التفسير، ويمكننا بصورة عامة أن نقسم التفاسير بحسب حضور المعنى بداخلها إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: مؤلفات اقتصرت على المعنى.

القسم الثاني: مؤلفات زادت على المعنى.

(١) من إصدارات مركز تفسير للدراسات القرآنية، وقد أعدّه نخبة من العلماء المعاصرين.

وقبل أن نمضي في التنزيل التطبيقي للتصنيف وسرد التفاسير في هذين القسمين =يجدر التنبيه على أمر مهم، وهو أنّ المعنى التفسيري وإن مثّل دائرة واضحة بصورة عامة في مقابل بعض الدوائر الأخرى في مادة التفاسير كما أسلفنا، إلا أنّ حدودَ المعنى التفسيري ذاته وبالتالي طبيعة المادة اللازمة له في التفاسير والواجبة للاشتغال المتنوّع عليه مِن موارد تفسيرية مختلفة وولوجٍ لقضايا لغوية وفقهية وبلاغية... إلخ =مما يحتاج لتأمّل وتدقيق في تحديد طبيعة دوره في العملية التفسيرية وعلقته بها، حتى تكون لدينا محدّدات واضحة فيما يمكن عدّه اقتصارًا على المعنى وفيما يمكن عدّه زيادة عليه، وكذلك ضبط التصنيفات الفرعية التي يمكن أن توجد في كلّ قسم؛ سواء في الاقتصار ومستوياته في التآليف أو الزيادة بحسب صورها ودرجاتها.

ومن هاهنا فإنّ التصنيف المدقّق والمتكامل للتآليف إزاء معيار المعنى التفسيري اقتصارًا وزيادة وما يتخلّل ذلك من مسارات فرعية =سيكون متعذرًا، وإنما الأمر سيكون عامًّا وكليًّا لبيان الأُطُر الكلية للتفاسير اقتصارًا وزيادة فقط؛ فهذا ما تفرضه ضرورة المنهج، لا سيما وأن بناء هذه المعايير المتصلة بأمر المعنى التفسيري والنظر في مادة التفاسير في ضوئها لاستكناه سائر المسارات الفرعية وموضعة التفاسير تبعًا لها =مما يحتاج لتحرير مطوّل لا يسعنا القيام به في مثل هذا المطلب، كما أن غرضنا كما أسلفنا هو بيان صورة التنزيل التطبيقي للمعيار الذي اقترحنا لا تصنيف التفاسير ذاتها؛ ولذا فإن ما سنقدّمه من تطبيق

لهذا التصنيف وإن كان يدور في فلَك الطرح الكلي إلّا أنه كافٍ جدًّا بنظرنا لبلوغ هذا الغرض، لحين الدّرْس الموسّع لمسألة المعنى في فضاءات التفاسير بطريقة تُعِين على بناء حدود فاصلة في شأن المعنى التفسيري وحدوده ومعاييره بطريقة دقيقة تسمح بإمكان استكشاف المسارات الفرعية ومَوْضَعة التفاسير خلالها وفق نسق منهجي منضبط.

والرسم التالي يوضح تقسيم التفاسير في ضوء وضعية المعنى بداخلها[1]:

(١) اعتمدتُ في هذا الرسم والتالي له على ذكر أسماء التفاسير بحسب شهرتها وبنسبتها غالبًا للمؤلّفين.

مؤلفات اقتصرت على المعنى	مؤلفات زادت على المعنى
• تفسير مقاتل (١٥٠).	• تفسير الرازي (٦٠٦).
• تفسير يحيى بن سلام (٢٠٠).	• تفسير القرطبي (٦٧١).
• تفسير الطبري (٣١٠).	• تفسير أبي حيان (٧٤٥).
• تفسير ابن المنذر (٣١٩).	• تفسير ابن كثير (٧٧٤).
• تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧).	• تفسير الآلوسي (١٢٧٠).
• تفسير الماتريدي (٣٣٣).	• تفسير المنار (١٣٥٤).
• تفسير الثعلبي (٤٢٧).	• تفسير الظلال (١٣٨٥).
• تفسير الماوردي (٤٥٠).	• التفسير القرآني (١٣٩٠).
• تفسير البغوي (٥١٦).	• التفسير الحديث (١٤٠٤).
• تفسير الزمخشري (٥٣٨).	• التفسير المنير (١٤٣٦).
• تفسير ابن عطية (٥٤٢).	• صفوة التفاسير.
• تفسير ابن الجوزي (٥٧٩).	
• تفسير البيضاوي (٦٨٥).	
• تفسير ابن جزي (٧٤١).	
• تفسير الإيجي (٩٠٥).	
• تفسير الدر المنثور (٩١١).	
• تفسير الجلالين (٩١١).	
• تفسير المراغي (١٣٧١).	
• تفسير السعدي (١٣٧٦).	
• تفسير ابن عاشور (١٣٩٣).	
• التفسير الوسيط لطنطاوي (١٤٣١).	
• المختصر في التفسير.	

يظهر لنا من خلال هذا الرسم انقسام التفاسير تبعًا لوضعية المعنى بداخلها إلى قسمين:

أولًا: مؤلفات اقتصرت على المعنى:

وهذه المؤلفات هي الأغلب حيث بلغت (٢٢) مؤلَّفًا، وقد جاءت مادة التفسير في هذه التآليف متمركزة حول المعنى بصورة ظاهرة بدون قصد لذكر ما هو وراء ذلك من لطائف وهدايات وأحكام... إلخ، وبعض التفاسير بينها اختلاف في ذلك؛ فبعضها ظاهر جدًّا في اقتصاره على المعنى وهو الغالب، وبعضها –كتفسير الزمخشري وابن عاشور والسعدي والوسيط والمختصر– يذكر أحيانًا جانبًا من اللطائف البيانية واللغوية والهدايات الإيمانية الوعظية...إلخ، مما هو فوق المعنى، ولكن ذلك ليس بصورة متوسّعة ومتتابعة؛ ولذا جعلتُها ضمن المقتصر على المعنى.

ثانيًا: مؤلفات زادت على المعنى:

وقد بلغ عدد هذه التفاسير (١١) تفسيرًا، وقد ظهر في مادة هذه التفاسير الزيادة على المعنى بصورة واضحة، وهذه الزيادة وإن كانت إطارًا ظاهرًا فيها إلّا أنها جاءت متفاوتة بينها، بحيث يمكننا قسمتها بصورة عامة إلى قسمين:

القسم الأول: تفاسير متوسعة في الزيادة على المعنى.

القسم الثاني: تفاسير غير متوسعة في الزيادة على المعنى.

فأما تفاسير القسم الأول: فهي تفاسير تَلِجُ لمعالجة قضايا وموضوعات والتصدي لسرد أحكام وهدايات ومقاصد... إلخ، مما يبرز تقصّد مؤلفيها للزيادة على المعنى بصورة بيِّنة وظاهرة، وقد جاءت الزيادات على المعنى متفاوتة بين هذه التفاسير بحسب اختلاف طبيعة مشاغلها ومقاصد مؤلّفيها من وراء التصنيف وطبيعة ما أرادوا طرقه في تصانيفهم ومعالجتهم لتفسير النصّ القرآني.

والتفاسير في هذا القسم هي: تفسير الرازي، والقرطبي، والمنار، والظلال، والتفسير القرآني، وتفسير ابن عاشور، والتفسير الحديث، والتفسير المنير.

وأمّا تفاسير القسم الثاني: فهي تآليف برز فيها أمرُ المعنى والزيادة عليه، ولكن بطريقة لا يظهر فيها قصدية للتوسّع كما في القسم السابق والذي يظهر فيها أمر الزيادة على المعنى بصورة ملحوظة؛ ولذا جعلتُها غير متوسّعة في الزيادة على المعنى، وهذه التفاسير هي: تفسير أبي حيان، وتفسير ابن كثير، وتفسير الآلوسي، وصفوة التفاسير.

ويلاحظ أن بعض هذه التآليف يتوسّع في ذكر نكات بلاغية وخلافات نحوية ولغوية كتفسير أبي حيان والآلوسي، وبعضها يتوسّع في سرد آثار حديثية كابن كثير، وصحيح أن بعض هذه التوسّعات مما يحتاج لتأمّل في طبيعته وأثره على المعنى وهل له صلة ظاهرة به، إلّا أنه يظهر في مادة هذه التآليف توسّعات كثيرة ومتتابعة يتعذّر معها جعلها ضمن المقتصر على المعنى.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمرين:

الأول: هذا التقسيم للتفاسير إلى مقتصر وزائد على المعنى تقسيم عام كما بيّنا، ويحتمل كذلك أن يكون بداخله مسارات وتقاسيم أخرى بحسب النظر لكلّ تصنيف وما يمكن أن يتولّد فيه من مسالك جزئية تبعًا لدراسة وضعية المعنى ولوازم الاشتغال به وما يتعلّق به من مادة وبناء محدّدات التعامل معه في التآليف، وكذا من المتوقّع أيضًا أن تتغير فيه مواضع بعض التفاسير بحسب الدراسة المتوسّعة لاحقًا لوضعية المعنى في التفاسير.

الثاني: يتضح بجلاء من التصنيف السابق تفاوت مفهوم التفسير في التفاسير، واختلاف مادة التفسير تبعًا لرؤية كلّ مؤلف، ولا شك أن هذا يمثّل إشكالًا مؤرقًا جدًّا في علم التفسير؛ إذِ الفنّ يبدو هكذا بلا مفهوم محدّد يجري الكَتَبة على التزامه في الكتابة وتناول العلم، وهو ما يحتاج إلى دراسات موسَّعة لبيان أسبابه ومظاهره وكيفيات التعامل المنهجي معه، خاصّة وأنه يجعل الفَنّ يبدو للناظر أنه بلا ملامح محددة وحيثيّة صارمة وأنه يخضع -في مساحة كبيرة منه- لوجهة نظر الكاتب والمصنِّف.

ثانيًا: تصنيف التفاسير بحسب اشتغالها العلمي على المعنى:

تتفاوت التفاسير في طبيعة اشتغالها المعرفي على المعنى التفسيري؛ إنتاجًا للمعنى وتحريرًا له وجمعًا لمادته... إلخ، وفي ضوء عدم وجود درس محكم لمواقف التفاسير في مسألة المعنى يبرز محصول اشتغالها البحثي بصورة مدقّقة إزاء المعنى، فإنّ تصنيف اشتغالها العلمي المتّصل بالمعنى يُعَدُّ مشقّة بالغة؛ وذلك أن الوجود النظري لمعيارٍ ما للتصنيف يحتاج في تطبيقه لاستكشاف موقف التفاسير منه بصورة مدقّقة، حتى يمكن بناء واستكشاف سائر المسارات التطبيقية التي يمكن أن يُتَرْجَم فيها التصنيف بصورة عملية ويتم مَوْضَعَة التفاسير بصورة صحيحة وفقًا لهذه المسارات، وهو أمرٌ يحتاج لجهودٍ كثيرةٍ ودرس مطول.

إنَّ للتفاسير مواقفها المتنوّعة إزاء المعنى التفسيري خاصّة في ضوء تشابك المشاغل العلمية بين التفاسير وتقاربها في كثيرٍ من الأحيان، وكذلك تعقّدها وصعوبة التبصّر بها خاصّة في مسلك إنتاج المعنى؛ ومن هاهنا فإننا سنكتفي في التطبيق هاهنا بطرح رؤية تبرز الموقف العام لتصنيف اشتغال التفاسير بالنسبة للمعنى جمعًا وتحريرًا ونقلًا فقط، وسنقوم بِمَوْضَعَةِ التفاسير في هذه الأقسام الثلاثة في ضوء رؤيتنا لموقفها ونظرنا في واقعها وما يغلب عليها من أمر المعنى، وهذا وإن كان ليس دقيقًا في تصوير سائر التصنيفات المتصورة إزاء المعنى؛ إِذْ يهمل مرحلة الإنتاج رغم أهميتها، وكذلك قد لا يكون دقيقًا إزاء مَوْضَعَةِ بعض

التفاسير في التقسيمات الثلاثة المقترحة ويعوق استكشاف بعض التصنيفات الفرعية التي تكون مسارًا انتهجته بعض التفاسير في اشتغالها على المعنى، إلّا أن هذا ما يمكن القيام به، خاصّة وأن استكشاف موقف التفاسير من إنتاج المعنى يحتاج لاستقراءات وتحليلات بالغة الطول، وكذا الحكم الدقيق على اشتغال التفاسير بالمعنى وبناء محددات فاصلة لكلّ اشتغال معرفي لا يتيسّر الخطو إليه بصورة محرّرة إلّا بعد دراسات موسّعة للتفاسير واشتغالها العلمي، وهو ما لا يسعنا القيام به في هذا المطلب[1]، وكذلك فإنّ الغاية كما بيّنا هي إبراز التنزيل العملي لتطبيق هذا التصنيف الذي اقترحنا لا تصنيف التراث التفسيري ذاته.

والرسم التالي يوضح تقسيم التفاسير في ضوء مواقفها واشتغالاتها العلميّة إزاء المعنى:

(١) ولذا فإن بعضًا مما سنذكره من التفاسير قيد مسار معين في التصنيف قد يعدّل أو يغيّر موقعَه لاحقًا الدرسُ الموسّع لهذه التفاسير وموقفه من المعنى.

مؤلفات جامعة للمعنى	مؤلفات محررة للمعنى	مؤلفات ناقلة للمعنى
• تفسير مقاتل (١٥٠).	• الطبري (٣١٠).	• البيضاوي (٦٨٥).
• يحيى بن سلام (٢٠٠).	• تأويلات أهل السنة (٣٣٣).	• ابن كثير (٧٧٤).
• ابن المنذر (٣١٩).	• الزمخشري (٥٣٨).	• الجلالين (٩١١).
• تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧).	• ابن عطية (٥٤٢).	• الظلال (١٣٨٥).
• تفسير الثعلبي (٤٢٧).	• الرازي (٦٠٦).	• السعدي (١٣٧٦).
• النكت والعيون (٤٥٠).	• القرطبي (٦٧١).	• التفسير القرآني (١٣٩٠).
• البغوي (٥١٦).	• أبو حيان (٧٤٥).	• تفسير المراغي (١٣٧١).
• زاد المسير (٥٧٩).	• ابن جزي (٧٤١).	• التفسير الحديث (١٤٠٤).
• الإيجي (٩٠٥).	• الآلوسي (١٢٧٠).	• التفسير الوسيط لطنطاوي (١٤٣١).
• تفسير الدر المنثور (٩١١).	• المنار (١٣٥٤).	• التفسير المنير (١٤٣٦).
	• ابن عاشور (١٣٩٣).	• صفوة التفاسير.
		• المختصر في التفسير.

يظهر لنا من خلال هذا الرسم أن التفاسير تنقسم تبعًا لموقفها العلمي من المعنى إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

أولًا: مؤلفات جامعة للمعنى التفسيري: وهذه مؤلّفات اهتمّت معرفيًّا بجمع الأقوال العلميّة السابقة وترتيبها بحسب الآي، وقد انشغل بعضُها بجمع التفسير المأثور فقط؛ كالدرّ المنثور وتفسير ابن أبي حاتم، وبعضها زاد على ذلك؛ كابن المنذر والنكت والعيون وزاد المسير، كما أن بعضها وإنْ نحَا للجمع إلّا أنه ذَكر آراء وتفسيرات خاصّة به؛ كتفسيرَي مقاتل وابن سلام.

ويلاحظ أن وضعية المعاني في كتب التفسير وما تعانيه من تفرّق وتبعثر يجعل من أمر الجمع وترتيب عرض الأقوال مهمّة ليست باليسيرة، خاصّة إذا ما تعلّقت بتفسير السلف؛ نظرًا لتداخل الأقوال وتشابكها وما يستحقّ منها الفصل وما يكون بمثابة قول واحد... إلخ، تلك الإشكالات والتي يتفاضل الجامعون للأقوال في التعامل معها بين من يكتفي بمجرد الحشد والسرد للأقوال؛ كيحيى بن سلام وابن المنذر وتفسير الدر المنثور، ومن يغلب عليه تفريق الأقوال والإكثار من تشقيقها؛ كالماوردي، ومن يحسن السبك والنظم للأقوال كزاد المسير والإيجي[1]، وغير ذلك؛ مما يجعل جهد الجمع وترتيب عَرْض

(١) ننبه هاهنا أن هذه الملحوظات التي ذكرناها بصدد طرائق الجمع للأقوال في هذه التآليف هي مجرد ملاحظات أوليّة في ضوء نظرنا في التآليف ومعرفتنا ببعضها، وإلّا فتبين موقف هذه التآليف والحكم على جهودها في الجمع وكيفياته فإنه يحتاج لدراسات تحليلية خاصّة.

الأقوال فيه لونٌ من التحرير العلمي لا يسعُ تجاوزه في بعض التآليف، ويترجِم نظرًا مدققًا من الجامع وفهمًا لنسق الأقوال وما بينها من علاقات اتفاق تستدعي الضم وصور اختلاف توجب الممايزة.

كما أنّ مسألة الجمع في ذاتها تختلف في منهجها؛ فمن اقتصروا مثلًا في الجمع على المأثور نلاحظ أن منهم من يكتفي بجمع المسند من الأقوال، ومنهم من يجمع الأقوال المسندة وغير المسندة، كما تختلف المؤلفات في شروط من يُروى عنهم التفسير، وكذا تتفاوت الكتب في مفهوم المأثور في ذاته وما يدخل في حدّه وما لا يدخل.

ولذا فإن هذه المؤلفات الجامعة -في ضوء هذا التصنيف- تظلّ بحاجة ماسّة لدراسات منهجية موسّعة تبرز معاييرها في الجمع ومنهجيتها فيه وفي ترتيب الأقوال وتصنيفها وما بينها من فروق في هذا الصدد، بحيث يتّضح نسق الاشتغال العلمي لكلّ واحد منها وجدواه بصورة محرّرة.

ثانيًا: مؤلفات محرّرة للمعنى التفسيري: وهذه مؤلفات انصبّت عنايتها على الموازنة بين الأقوال والنظر في الصحيح منها والضعيف، والناظر في هذه المؤلفات يجدها مختلفة في حدود الأقوال التفسيرية التي عملت من خلالها، فبعضها تقيّد بالمأثور كالطبري، وبعضها زاد على ذلك وهو الغالب، كما أنّ بين التآليف اختلافًا ظاهرًا في درجة التحرير للمعاني؛ فبعض التفاسير انتظمها نَفَسُ التحرير للمعنى في كلّ موطن تقريبًا؛ كالطبري وابن عطية، وبعضها جاء الأمر

فيه غالبًا، وبعضها جاء التحرير فيه بصورة غير شاملة لسائر المواطن وهو الأكثر، وكذلك هناك اختلاف بين التفاسير في درجة التحرير للمعاني ذاتها وكيفياتها ومدى الحرص على إبراز مستندات النقد والتضعيف وطول النَّفَس في توجيه الأقوال، وهو الأمر الذي يحتاج لدراسات موسّعة بين التفاسير؛ ليبين جهد كلّ مفسر، ويتيسّر بناء نسق المفاضلة بين التفاسير في تحرير المعنى بصورة علمية محرّرة؛ تبعًا للجهد الذي قطعه كلّ مفسّر في خدمة المعنى وما تميّز به عن غيره في ذلكم الباب، لا سيما وأن باب التحرير للمعاني من أهم الأبواب في مجال الدرس التفسيري؛ لما يمثله المعنى من صلب في العملية التفسيرية برمّتها كما بيّنَّا.

كما يلاحظ هاهنا أن العمل الموازن يقتضي العناية بسرد الأقوال وتصنيفها حتى يمكن الكلام عليها؛ ولذا فإنّ التفاسير المحرّرة للمعنى تجد فيها جهدًا ظاهرًا في جمع الأقوال وترتيبها، بل ويمكن اعتبار بعضها رأسًا في جمع الأقوال كما الحال مع تفسير الطبري مثلًا؛ لفرط عنايته بالتفسير المأثور وتعاطي التفسير من خلاله فقط، واعتنائه البالغ بجمع مادة هذا التفسير وتصنيفها تحت أزمّة جامعة[1].

(١) يراجع: جامع البيان للطبري؛ قراءة في أسباب مركزيته في التفسير، خليل محمود اليماني. مقالة منشورة على موقع تفسير على هذا الرابط: https://tafsir.net/article/5139/

ثالثًا: مؤلفات ناقلة للمعنى التفسيري: وهذه مؤلفات ارتكز جهدها على مجرد نقل المعنى التفسيري فقط، فهي مؤلفات لا تجمع الأقوال وتسردها وإنما عمادها مجرد إيراد أحد المعاني التي تخيّرتْها، وبينها اختلاف؛ فمنها من يكتفي بمجرد إيراد المعنى وإعادة صياغته بما ييسره ويقرّبه... إلخ، مما يرجع لطبيعة أغراض كلّ مؤلف، وبين من يتركز جهده في محاولة استثمار المعنى والبناء عليه في ذكر أمور ممّا هو فوق المعاني من لطائف وهدايات، والتي تختلف بحسب مقاصد المفسّرين.

ويلاحظ أن النقل للمعاني هاهنا بحسب الغالب فيما يظهر وإلّا فبعض التفاسير ينزع لتحريرات نفيسة في بعض المواضع كما لا يخفى.

وتجدر الإشارة لأمور:

أولًا: الدراسات الموسَّعة حول التفاسير وبيان جهودها العلمية في التعامل مع المعنى هي الكفيلة باستكشاف المسارات الفرعية للتفاسير في كلّ قسم من الأقسام الثلاثة، وكذا مَوْضَعَة التفاسير بصورة منهجية محرّرة تجاوز مجرّد الانطباعات والرؤى الشخصية.

ثانيًا: من خلال النظر في المشاغل البحثية السالفة للتفاسير إزاء المعنى يمكننا ملاحظة الآتي:

- **قلة الاشتغال بتحرير المعنى في المكتبة التفسيرية، خاصّة في مراحلها المتأخرة:** فالمعنى التفسيري يمثّل صلب العملية التفسيرية كما أسلفنا، ومن

هاهنا فإنّ الاعتناء بتأسيس هذا المعنى وتحرير الموقف منه وبيان صحيحه من ضعيفه يعدُّ أمرًا بالغ الأهمية في ضرورة تتابعه في مدونة التفسير، والناظر في المكتبة التفسيرية يلحظ ثراءً في هذا الجانب في المراحل المتقدمة، ووجود تفاسير عديدة نهضت بهذا الغرض فناقشت -على تفاوت بينها- الثروة التفسيرية في أزمانها، واجتهدت في بيان الموقف العلمي منها، إلّا أن هذا الأمر ضَعُف الاشتغال به بصورة كبيرة في الفترات المتأخّرة؛ فهناك فترات مطوّلة في التاريخ لا يجد فيها الناظرُ تفاسيرَ اشتغلت بهذا الأمر، وهو ما يدلّ على أمور عديدة؛ أهمها ضعف الحركة العلمية في التفسير، إِذْ ملاحقة النتاج العلمي بالنقد والموازنة دلالة ظاهرة على قوة العلم وحياته ونموّه ونشاطه كما لا يخفى.

ومن هاهنا فإنّ هذا المسار يمكن أن يمثّل مشروعًا كبيرًا للدرس المعاصر بحيث يجري متابعة دراسة الأقوال في التفاسير وتحرير الموقف منها بصورة علمية، والتبصر بمسالك إنتاجها وتأسيسها والموقف من هذا التأسيس سلبًا أو إيجابًا، وهو ما يُعين على استرداد الزّخم العلمي في ميدان الدرس التفسيري المعاصر ويدفع بحركة العلم للأمام، وكذا يفتح آفاقًا رحبة لاستكناه المنطلقات القاعدية التي صدر عنها المفسرون في إنتاج المادة التفسيرية، وهو ما يثري ميدان الدرس في أصول التفسير وقواعده ومناهج المفسرين بصورة ظاهرة.

- **قلّة التفاسير الجامعة للمادة التفسيرية**: فرغم أهمية استمرار الجهد في هذا المسار وتتابعه؛ لأهميته في ترتيب مادة المعنى والأقوال التفسيرية، والذي

ييسر النظر للجهد التفسيري في كلّ موضع من المواضع، وغير ذلك من الفوائد، إلّا أن الاشتغال به يبدو ضيّق الدائرة جدًّا، فإذا ما جاوزنا الاشتغال بالتفسير المأثور وجمعه والذي اشتغلت به بعض التفاسير على تفاوت بينها في هذا الاشتغال، فإنّ المادة التفسيرية فيما بعد ذلك تعاني قلّة ظاهرة جدًّا في الاهتمام بترتيبها وجمعها؛ إِذْ لم يَتَصَدَّ لذلك إلّا كتابان أو ثلاثة، أيْ إنّ هناك قرونًا عديدة تتابع فيها النتاج التفسيري وامتدّ رواقه بدون أن يكون لدينا تصانيف جامعة لحصاده، ومرتِّبة للأقوال التي أتى بها بصورة تيسّر مطالعتها والوقوف عليها ومعرفة مقدار الزيادات في المعاني التي أتى بها كلّ مفسر؛ ولذا فإن هذا المسار بحاجة إلى عناية كبيرة وخدمة جليلة من قِبَل الدارسين، حتى يكون لدينا إلمامٌ بحصاد المقولات التفسيرية بصورة مرتَّبة ومنظمة تغني عن النظر في التفاسير المطوّلة، وكذا من الممكن أن يضاف إليها مناقشات المفسرين للأقوال بدرجات متفاوتة فيكون لدينا متون للمعاني وتآليف تُعْنَى بالخلافات المتوسطة والعالية وغير ذلك، كما الحال في التعامل مع الثروة الفقهية.

ثالثًا: مرحلة إنتاج المعنى التفسيري، وإن كنّا لم نُعْنَ بتصنيفها؛ لما يحتف باستكشافها من صعوبات مطوّلة كما ذكرنا، فإن الاعتناء باستكشاف هذا الأمر في التفاسير ومعرفة جهد كلّ مفسّر فيه يظلّ من الأمور شديدة الأهمية في الدرس التفسيري؛ لما لإنتاج المعنى من خصوصية ظاهرة في المشغل التفسيري على صُعُدٍ مختلفة.

خاتمة:

انعقدت إشكالية البحث فيما سبق على النظر في عملية تصنيف التفاسير في الطرح المعاصر وتقويمها من خلال دراسة طرح الدكتور محمد حسين الذهبي، وكذلك طرح تصنيف معياري مدقّق للتفاسير، وقد ظهر معنا من خلال البحث أن تقاسيم التفاسير التي أتى بها الدكتور الذهبي في أطروحته ذائعة الصيت (التفسير والمفسرون) هي تصنيفات وتقاسيم مشكِلة منهجيًّا برغم فرط شهرتها في الدرس التفسيري والكلام على التفاسير، وأن ما قام به الذهبي من قسمة التفاسير إلى كتب مأثور ورأي، وتصنيف تفاسير الرأي لرأي جائز ورأي غير جائز =هو أمرٌ غيرُ دقيقٍ، ويعتوره إشكالات عديدة في فهم التفاسير وحسن الاقتراب منها.

وبعد أن استعرض البحثُ جملةَ اعتبارات لتصنيف التفاسير بصورة معيارية من قِبَل بعض الدراسات الغربية وعلّق عليها =تطرّق البحث لمحاولة القيام بتصنيف معياري منهجي للتفاسير، وقد تمثّل معيار هذا التصنيف في المعنى التفسيري ذاته، وهو ما حاول البحث التأصيل له وبيان أسباب وجاهته كمرتكز في عملية التصنيف، وكيف أنه يحقق لها ضبطًا منهجيًّا محررًا، ومزايا عديدة تمكّن عملية التصنيف من بلوغ غاياتها المعرفية من أن تكون أداة مفيدة في حسن الاقتراب من التفاسير وتيسير فهمها، وبناء مسارات رائدة حولها، ومجاوزة سائر الإشكالات التي أثارتها دراسة تصنيف التفاسير في طرح الذهبي.

وقد حاول البحثُ في سبيل تقريب التصنيف المعياري المقترح للتفاسير القيامَ بطرحِ مقاربةٍ تطبيقية لتصنيف التفاسير تبعًا لمعيار المعنى، وبيان جانب من التنزيل العملي التطبيقي لهذا التصنيف في مدونة التفسير وأثره في رؤية التفاسير والاقتراب منها وتفعيل البحث حول مساراتها المعرفية، فقسم التفاسير من حيث اقتصارها على المعنى أو زيادتها عليه إلى قسمين؛ مؤلفات مقتصرة على المعنى وأخرى تزيد عليه، وكذلك صنَّفها من حيث طبيعة اشتغالها العملي على المعنى التفسيري إلى ثلاثة أقسام؛ مؤلفات جامعة للمعنى، ومؤلفات محرّرة للمعنى، ومؤلفات ناقلة للمعنى.

إنّ أهمية تصنيف النتاج التفسيري تفرضها ضرورات معرفية كثيرة وتوجبها العديد من الأسباب العلمية والتعليمية، ومن المأمول أن يكون التصنيف الذي طرحناه في هذا البحث مقاربة مفيدة في هذا الصدد تفتح الباب لدراسات تطبيقية تُعْنَى بمحاولة التصنيف العملي للتفاسير وفقًا لهذا المعيار الذي أصّلنا بصورة أكثر توسعًا، وهو ما يُعين على اختبار المعيار بصورة أكبر وإثراء الدرس في هذا الباب الذي يعاني ندرة في الاشتغال به رغم فرط أهميته، واللهُ الموفِّق.

المصادر:

أولًا: كتب ومؤلفات:

- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الثانية: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- البحر المحيط، أبو حيان، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري ت: التركي، دار هجر، ط: الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، محمد صالح سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الأولى: ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى: ١٤١٥هـ.

• علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، مؤسسة البحوث والدراسات (مبدع)، المغرب- دار السلام- القاهرة، ط: الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

• مذاهب التفسير الإسلامي، إجنتش جولدزيهر، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر- مكتبة المثني ببغداد، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

• مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

• مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد الطيار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الثانية، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

• مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الثانية: ١٤٢٧هـ.

• من أعلام العصر؛ كيف عرفت هؤلاء، محمد رجب البيومي، الدار المصرية اللبنانية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

• مناهل العرفان، الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

• التيسير في قواعد علم التفسير، الكافيجي، ت: المطرودي، دار القلم -دار الرفاعي، ط: الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ثانيًا: مقالات وبحوث:

• اتجاهات الدراسات القرآنية المعاصرة، عبد الرحمن حللي، مجلة كلية العلوم الإسلامية؛ جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، العدد ١، جمادى الأولى ١٤٤١هـ- يناير ٢٠٢٠م.

• تفسير السلف؛ الأهمية والضرورة- قراءة في أسباب أهمية تفسير السلف وكيفية توظيفه في حلّ إشكالات علم التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

• التقليد والمرجعية والابتكار في التفاسير السُّنّية المعاصرة؛ نحو تصنيف لتفاسير القرآن من العالم العربي وإندونيسيا وتركيا، يوهانا بنك، ترجمة: حسام صبري، بحث منشور على موقع تفسير.

• جامع البيان للطبري؛ قراءة في أسباب مركزيته في التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

• عرض كتاب: أهداف كتب التفسير ومناهجها وسياقاتها؛ القرون: الثاني/ الثامن-التاسع/ الخامس عشر، أولريكا مارتنسون، ترجمة: هدى النمر، مقالة منشورة على موقع تفسير.

• معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

• مفهوم التفسير بين صلب التفسير وتوابعه، محمد صالح سليمان، ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه: «بناء علم أصول التفسير؛ الواقع والآفاق»، والذي عقد بالمغرب بمدينة فاس عام ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

• مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

• وقفات مع لقاءات الدكتور محمد رجب البيومي مع الدكتور محمد حسين الذهبي، عبد الرحمن الشهري، مقالة منشورة على الموقع الشخصي للدكتور عبد الشهري.